دور الخلافة العباسية في العلاقات السياسية بين القوى الاسلامية ٥٧٥ ـ ٦٠٠هـ / ١١٧٩ ـ ١٢٠٣م

تاريخ استلام البحث ١٩٩٣/٢/١٠ تاريخ قبوله ١٩٩٣/٦/٣٠

جزيل عبدالجبار الجومرد★ *نزار محمد قادر*
جامعة الموصل

Abstract

This research paper covers a period of twenty five years, which represent the first half of the Caliph Alnasser Lideen-Illah's reign. This period represented a political renaissance of the institution of the caliphate, which began then to regain some of its importance and value, after its decline from the end of the first Abbasid period.

The interest of this research is focused mainly on the mechanism of the formation of political relations between various Islamic forces and the role of the Abbasid caliphate as a centre of influence on these relations.

ملخّص

يُغطّي هذا البحث فترةً زمنية قدرها خمسة وعشرون عاماً تمثّل النّصف الأوّل من عهد الخليفة النّاصر لدين الله. وتميزت تلك الفترة بنهضةٍ سياسية لمؤسسة الخلافة التي بدأت تستعيد قدراً من اهميتها وقيمتها، بعد أن كانت في تضاؤل منذ نهاية العصر العباسيّ الأوّل.

ويتركّز اهتمام هذا البحث بشكل اساسيّ على اليّة تشكيل العلاقات السياسيّة بين القوى الإسلامية المختلفة، إضافةً إلى دورْ الخلافة العباسيّة بوصفها مركزاً للتأثير في تلك العلاقات.

★ أستاذ مساعد، كلية التربية، جامعة الموصل، الموصل / العراق.

المقدمة

يتناول بحثنا هذا مرحلة زمنية تمتد ٢٥ عاماً، وهي النصف الأول من فترة حكم الخليفة الناصر لدين الله. وسبب اختيارنا لهذه الفترة، هو أنها محاولة إحياء لمؤسسة الخلافة التي بدأت تسترجع بعضاً من دورها وأهميتها، بعد أن فقدتها مدة طويلة نتيجة تسلط العناصر المتغلبة من جند أتراك وديالمة بويهيين وسلاجقة ترك منذ نهاية العصر العباسي الأول، حيث عانت الخلافة انحساراً في هيبتها كقوة مركزية لها اعتبارها فيما يجري في أنحاء الدولة العربية الإسلامية، واقتصرت على نفوذ واهٍ في أغلب الأحيان، لم يتجاوز بغداد وأطرافها، أو أجزاء من أرض العراق(١)، في الوقت الذي تصدعت الخريطة الجغرافية السياسية لبقية أنحاء الدولة، وانتابتها الانقسامات، وبرزت في أطرافها ووسطها قوى انفصلت أو مارست ما يشبه الانفصال عن السلطة المركزية للخلافة، هذا إذا لم يعمد بعضها إلى وضع الخلافة ذاتها تحت سطوته.

إن ما نقصده بتلك القوى السياسية أو العسكرية، كما آثرنا تسميتها هي ما درج المؤرخون القدامى والمحدثون، على تسميتها بالإمارات والدويلات والسلطنات والممالك والأتابكيات... الخ، وهي على العموم كيانات سياسية عسكرية، شبه مستقلة، وأيا كان حكام هذه الكيانات، جنوداً أو شيوخاً أو سلاطين، متغلبين أو وارثين، أو أتابكة أو مماليك، فإنهم على الرغم من استقلالهم عن الخلافة مصدر للقرار السياسي والاداري بدرجات متفاوتة، فهم كمسلمين، بقوا يعدون الخليفة إماماً شرعياً يجب احترامه، وأخذ موافقته المكتوبة على شرعية حكمهم، ثم طاعته بنسب متفاوتة، تباينت حسب قوة أو ضعف الخليفة نفسه بالدرجة الأولى، ثم قوة أو ضعف تلك القوى ذاتها، وإبعاد طموحاتها التوسعية وأغراضها ومصالحها في البقاء، وبُعْد أو قرب أماكن نشوئها بالنسبة لمركز الدولة، ومنها من بقي موالياً للخلافة إلى درجة كبيرة، واستمر في ذلك فترة بقائه، ومنها من تغير موقفه

بتغير الظروف، ومنها من انقلب على الخلافة ولم يعترف بمشروعيتها وسعى إلى حد طلب تغيير الخليفة نفسه.

إن ما ذكرناه هو التجريد للواقع ملخصاً، اما الواقع السياسي الجغرافي الفعلي، عند استلام الناصر للخلافة سنة ٥٧٥هـ/١١٧٩م فموجزه كما يلي:

شغلت خريطة الدولة السياسية القوى التالية، وقد تفاوتت في مساحة نفوذها، وفي تاريخ نشأتها، وفترة استمرارها، فالموحدون في الأندلس وشمال افريقيا (٥٢٤-٦٦٨هـ/١١٣٠-١٢٧٠م)[٢]، ولم يحصل لهذه القوة تماس كبير مع الخلافة إلاّ في حالة أو حالتين[٣]. أما مصر فقد خرجت من حيز السيطرة الفاطمية سنة ٥٦٧هـ/١١٧١م وأصبحت بيد القائد صلاح الدين الأيوبي (٥٦٧-٥٨٩هـ/١١٧١-١١٩٣م) الذي ضمن سعيه الحثيث لتكوين جبهة ضد الصليبيين في بلاد الشام، وقد شرع بضم بعض بلاد الشام - دمشق وحمص وحماة - الى جبهته، بعد أن سيطر على بعض الحجاز واليمن، ولهذا فقد دخل في خلافات مع مجاوريه في الشام وإقليم الجزيرة متمثلين بأتابكة الموصل (٥٢١-٦٣١هـ/١١٢٧-١٢٣٤م) وحلب (٥٤١-٥٧٧هـ/١١٤٦-١١٨١م)[٤]، ورثة عماد الدين زنكي موسس الأتابكة سنة (٥٢١هـ/١١٢٧م) الذين كان لهم إضافة إلى حلب والموصل، سنجار ومدن الجزيرة الفراتية الأخرى[٥]. وإلى الشمال منهم كان الأراتقة التركمان في ماردين (٥٠٢-٨١١هـ/١١٠٨-١٣١٢م) وحصن كيفا (٤٩٥-٦٢٩هـ/١١٠١-١٢٣١م)[٦] وغيرها من صغريات القلاع المجاورة. وهؤلاء كانوا يمارسون دوراً ضمن التحالفات السياسية في المنطقة ما بين صلاح الدين والأتابكة وسلاجقة الروم والآخرين. وإلى الشمال من الأراتقة، في أرمينيا وآسيا الصغرى الشرقية كان هناك شاهات ارمينيا (٤٩٣-٦٠٤هـ/١١٠٠-١٢٠٧م)[٧]، وإلى الغرب منهم، في وسط وغرب آسيا

الصغرى «ارضروم» أقام سلاجقة الروم، وهم قوة لا يستهان بها، ولها حسابها في التوازن العسكري والسياسي في المنطقة، وسلاجقة الروم هم فرع من السلاجقة الأوائل الذين بعد فترة عظمتهم (٤٤٧-٤٨٥هـ/١٠٣٧-١٠٩٢م) انقسموا إلى عدة فروع نتيجة لضعفهم، وبتفرعهم ازدادوا ضعفاً، وربما كان أقواهم سلاجقة الروم (٤٧٠-٧٠٠هـ/١٠٧٧-١٣٠٠م) ثم سلاجقة العراق[٨]، الذين كانوا في حالة وهن واضح في عهد آخر سلاطينهم طغرل الثاني (٥٧٣-٥٩٠هـ/١١٧٧-١١٩٤م) إذ كانوا تحت تأثير أتابكتهم الأيلدكزبين في أذربيجان (٥٣١-٦٢٢هـ/١١٣٦-١٢٢٥م)[٩] والذين سعوا دائما لإبقاء صغار سلاطين السلاجقة تحت رعايتهم ونصب ارادتهم ليضمنوا خضوع أذربيجان وهمدان والري وأصفهان لمشيئتهم[١٠]. وإلى الشرق من هؤلاء جميعا، في شرقي إيران أي في سجستان وخراسان وخوارزم، كانت هناك قوتان في طور التكوين والاتساع، هما الخوارزميون في بلاد خوارزم وخراسان، والذين كانت دولتهم قد نشأت منذ سنة ٤٧٠هـ/١٠٧٧م، وباتت الآن تتحين الفرصة بعذ ضعف السلاجقة في العراق لابتلاع ممتلكاتهم[١١]، وإلى الجنوب منهم، في سجستان، القوة الأخرى، وهم الغوريون (بدأت دولتهم سنة ٥٤٣هـ/١١٤٨م) والذين استهدفوا مد ملكهم ليس فقط من أقاليم الهند الى الجنوب، بل في أقاليم الشمال أيضا، خراسان وما وراء النهر[١٢]، وبالتالي كان لهم احتكاك سلبي مع الخوارزميين، فضلاً عن صراع الاثنين مع قوى غير مسلمة إلى الشرق من كليهما في بلاد ما وراء النهر وما بعدها.

(٢)

يهتم بحثنا بموضوع صياغة العلاقات السياسية بين هذه القوى المذكورة آنفاً وبين الخلافة العباسية، لا من حيث صلة قوة أو صلة أخرى بالخلافة كعلاقة ثنائية أحد طرفيها الخلافة وطرفها الآخر قوة ما، فهذا مما

قد جرى ويجري درسه[١٣]، ولكن من حيث دور الخلافة كمحور في تكوين العلاقة بين طرفين أو أكثر من الأطراف أو القوى المذكورة، فموضوعنا العلاقات الثلاثية أو الرباعية، مع التركيز على دور الخلافة في رسم تلك العلاقات، وفي هذا المجال بالضبط يبرز دور الخليفة الناصر لدين اللّه، فعن طريق التدخل في رسم العلاقات حقق للخلافة حضورها البيّن، فتمكن من إدامتها بوجه الأخطار، وزاد فعزز من أهميتها ودورها.

عندما ولي الخليفة الناصر الخلافة سنة ٥٧٥هـ/١١٧٩م، وهو في حدود الحادية والعشرين من العمر[١٤]، لم يرتض أن يتجدد نفوذه في بغداد او بعض مناطق العراق الجنوبية وحدها، كما حصل لمن سبقه من الخلفاء بفعل ظروف السيطرة البويهية والسلجوقية، بل حاول أن يمتد بنفوذه ويبادر إلى فرض دوره بين القوى التي سبق ذكرها، لا كطرف من الأطراف بل كقوة مركزية شرعية يجب أن تُحترم، سواء باستخدام الدبلوماسية أو القوة العسكرية إن أمكن، ولما لم يكن للناصر جيش كبير يمكنه من تنفيذ سياسته تلك وبسطها، بفعل تجريد السلاجقة للخلافة من امتيازاتها العسكرية لفترة طويلة[١٥]، فإنه فكر بالتدخل في صياغة العلاقات بين القوى المختلفة لتحقيق ما ذكرناه، وذلك بالتدخل كوسيط مفاوض بين بعض القوى لإحلال السلام بينهم ومنع الاعتداء وإحلال الهدوء في الأقاليم التي يسيطرون عليها، وبالتالي كسب احترام قياداتهم ورعايا بلادهم وإثبات وجوده كقوة روحية يرجع إليها عند الخلاف بين الفئات المسلمة، أو عن طريق التدخل بتحريض أو تحريك قوة أو بعض القوى ضد بعضها للتخلص من أحدها أو بعضها أن شكلت خطراً على وجود الخلافة أو مصالحها، أو من أجل منع قوة من الاخلال بضمان توازن مقبول بين القوى المختلفة مما قد يربك الأوضاع ويؤدي إلى ازدياد نفوذ قوة بعينها قد تزداد طموحاتها مع الزمن فلا يعود بالإمكان كبح جماحها، ومن ثم تصبح هي مصدراً للخطر، ولاداء هذا الدور الذكي والمعقد كان على الخليفة أن يتمهر في ناحيتين، أولاهما تطوير قدراته

الاستخبارية بحيث يغدو عارفاً بكل تفاصيل العلاقات والخلافات بين القوى المختلفة، وثانيتهما أن يمتلك القدرة على التأثير معنوياً، وبكياسة وحنكة، على الزعامات الاقليمية والأسرية التي تكون تلك القوى بحيث يمكنه زجها في أطر وائتلافات أو خلافات سياسية ذات مردود ايجابي بالنسبة للخلافة، وقد أفلح الناصر في كلا الجانبين؛ فالمؤرخون يصفون دقة جمعه لاخبار الأطراف، يقول ابن واصل (ت ٦٩٧هـ/١٢٩٧م) وهو معاصر للناصر: «وكان له أصحاب أخبار في العراق وسائر الأطراف يطالعونه بجزئيات الأمور وكلياتها، فكان لا يخفى عليه من الأمور إلاّ ما قلّ»[١٦]، وكانت قيادات القوى الإسلامية بالذات موضع استخباره فعنده أخبارهم الظاهرة والباطنة[١٧]، وعلى ضوء هذه الإمكانيات طوّر الناصر مع الوقت خبراته المطلوبة في مجال الدبلوماسية كما أسلفنا فمارس تأثيره على قادة قوى الأطراف بشكل ناجح ومتميز وصفه المؤرخ الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م) بقوله: «وكانت له حيل لطيفة ومكائد غامضة، وخدع لا يفطن لها أحد، يوقع الصداقة بين ملوك متعادين وهم لا يشعرون، ويوقع العداوة بين ملوك متفقين وهم لا يفطنون»[١٨]. إن هذا بالفعل ما وضعه الخليفة الناصر قيد التنفيذ والتطبيق وستعرضه الصفحات التالية بوضوح، ولكن يجب الإشارة إلى أن مهارته تلك وأسلوبه المذكور لم يتكاملا منذ السنوات الأولى لخلافته، بل مع مرور سنوات حكمه حيث ازدادت تجربته عمقاً وتنفيذه تعقيداً.

(٣)

يبدو لنا من خلال المصادر المعاصرة للفترة، أن أول تدخل فعلي للخلافة في العلاقات بين القوى الإسلامية كان من خلال أزمة العلاقة بين صلاح الدين الأيوبي وصاحب الموصل الأتابكي عز الدين مسعود (٥٧٦-٥٨٩هـ/١١٨٠-١١٩٣م)، وذلك من سنة ٥٧٦هـ/١١٨٠م، أي السنة التالية لتسلم الخليفة الناصر مقاليد منصبه. وتكمن المشكلة في أن صلاح الدين، الذي أشرنا إلى شروعه، بعد وفاة قائده نور الدين محمود

(٥٦٩هـ/١١٧٣م)، في تكوين جبهة من مصر وبلاد الشام وربما الجزيرة الفراتية للوقوف بوجه الصليبيين، كان قد اصطدم بأتابكة الموصل وحلب، الزنكيين. وهم ورثة حكم هذه البلاد من عماد الدين زنكي وابنه نور الدين. وقد حصل صلاح الدين منذ فترة مبكرة، وبالضبط سنة ٥٧٠هـ/١١٧٤م على تقليد من الخلافة يخوله حكم بلاد الشام، بالإضافة لمصر واليمن، باستثناء حلب التي قرر الخليفة المستضيء (٥٦٦-٥٧٥هـ/١١٧٠-١١٨٠م) إبقاءها بيد الصالح اسماعيل بن نور الدين محمود اعترافا بفضل والده وجهوده في جهاده ضد الصليبيين[١٩]. وهكذا بقي الوضع على حاله إلى أن استلم عز الدين مسعود حكم أتابكية الموصل (٥٧٦هـ/١١٨٠م)، إثر وفاة أخيه سيف الدين غازي، فبادر إلى مكاتبة صلاح الدين مباشرة[٢٠]، يطلب منه أن يستمر معه في العلاقة كما كان مع أخيه، أي أن لا يكون بينهما اعتداء، وان تكون الموصل ومدن الجزيرة، سروج والرها والرقة وحران والخابور ونصيبين، بيده كما كانت بيد أخيه لا ينازع فيها[٢١]، إلاّ ان صلاح الدين لم يقر ذلك على اعتبار أن الاتفاق مع السلف المتوفى انتهى بوفاته، وأنه سوف يفاتح الخلافة من جديد ليعمل بما تأمر به بهذا الشأن[٢٢]. وبالفعل سرعان ما كتب صلاح الدين إلى الخليفة الناصر يطلب منه أن يقلده هذه المدن، مبررا ذلك بحاجته إلى خيراتها لإدامة جنده بوجه الصليبيين، ففوضه الناصر إياها، إذ أرسل التقليد بذلك إلى صلاح الدين في شهر رجب من السنة نفسها، مع وفد يرأسه صدر الدين شيخ الشيوخ مع التشريفات[٢٣]. إلاّ أن الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م) الذي أورد هذه الأخبار جميعا لم يذكر لنا تفاصيل شروط أملتها الخلافة على صلاح الدين مقابل هذا التفويض بل نجد ذلك في رواية أخرى حيث تشير إلى أن الخليفة الناصر اشترط في مقابل التقليد، ضرورة أن يكاشف صلاح الدين الخلافة بمجريات الأحداث في المنطقة، وأن يطلعها على أي اتصال يقع بينه وبين الأمراء المجاورين، وأن لا يقوم بأي عمل دون موافقة الخليفة[٢٤]، وإذا صحّ وجود مثل هذه الشروط،

والحوادث والمراسلات اللاحقة تشير إلى إمكانية وجودها، فإن الخليفة يكون قد أفاد من هذه الفرصة للاشعار بأهميته، ولزيادة ربط صلاح الدين به، وربما أيضا لإشعار عز الدين، وأمثاله، بأنه هو الذي يرجع إليه عند حلّ الخصومات من هذا النوع. كما يظهر من هذا كلّه جدية الخليفة منذ فترة مبكرة في السعي للالمام بما يجري في انحاء البلاد الإسلامية وللزج بمؤسسته لما فيه إثبات وجودها واقراره.

إن أي شيء لم يتغير في وضع الأزمة بين صلاح الدين والأتابكة، كما ان صلاح الدين لم يستفد من التقليد الجديد، فلم يسارع لمهاجمة مدن الجزيرة المذكورة، بل تركها، وفي الحقيقة فإن إثارة الأزمة من جديد جاء من طرف عز الدين صاحب الموصل، ذلك أنه في السنة التالية ٥٧٧هـ/١١٨١م توفي الصالح اسماعيل صاحب حلب، فسارع عز الدين إلى فرض سيطرته عليها واعطاها لأخيه عماد الدين زنكي صاحب سنجار[٢٥]، ولا يبدو أنه فاتح الخلافة ولا صلاح الدين على أساس أن حلب، وهي جزء من بلاد الشام، يجب أن تعود له بموجب تقليد الخليفة المستضيء السابق الذكر، ولم يتم إبقاؤها بيد الصالح إلاّ احتراما لوالده. وقد مات ابن نور الدين فيجب أن تعود حلب إليه[٢٦]، وسارع فحاصرها في السنة التالية ٥٧٨هـ/١١٨٢م، بل تركها لكي يحاصر الموصل نفسها مقر عز الدين، بعد أن سمح بمكاتبة الأخير للصليبيين لمهاجمته من الوراء، فقرر بسط نفوذه على الموصل وتوابعها، وفعلا تمكن في طريقه إليها من السيطرة على الكثير من مدن إقليم الجزيرة كالرها والرقة..[٢٧]. لقد أعلم صلاح الدين الخلافة بما هو مقدم عليه، وأوصل للخليفة نقده الشديد لسلوك عز الدين في أكثر من رسالة، وبيّن أنه بموجب تقليد الخلافة هو صاحب الحق الشرعي في حلب[٢٨]، ولم يطلب من الخلافة أن تتدخل بأي شكل، بل كان أصحاب الموصل هم المسرعون الى الاستنجاد بالخلافة للتدخل فعليا لحل الاشكال بين الطرفين، وقد قام بمهمة طلب النجدة من الخلافة المؤرخ ابن شداد (ت ٦٣٢هـ/١٢٣٤م) الذي وصل

بغداد في غاية السرعة، مما يعكس رهبة صاحب الموصل من قدوم صلاح الدين، إلاّ أنه لم ينجم عن طلبهم ذلك سوى «الانفاذ إلى شيخ الشيوخ وكان في صحبته [أي مع صلاح الدين] رسول من جانبهم يأمرونه بالحديث معه ويتلطف الحال معه»[٢٩]، إن حديث ابن شداد يوحي بأن أصحاب الموصل كانوا يأملون من الخلافة أكثر من هذا الموقف. وفي الحقيقة فإن هناك ما يشير إلى أن صلاح الدين استلم من الخلافة رسائل تطلب منه أن يصل مع عز الدين إلى اتفاق[٣٠]. وربما سَبق وجود شيخ الشيوخ مع صلاح الدين قبل وصوله الموصل[٣١]، وقبل استنجاد المواصلة بالخلافة وهذا دليل على أن الخليفة كان يسعى لايقاف صلاح الدين عن أخذ الموصل، لأن أخذه لها يعني أن صلاح الدين سيبسط نفوذه على كامل الجزيرة الفراتية والموصل وأربيل، وهذا دونما شك سيخل بالتوازن في المنطقة وسيجعل منطقة نفوذ الخلافة الصغيرة تبدو غاية في الضالة إلى جانب حجم بلاد صلاح الدين. وإذا كان الخليفة كما يقول لايونز قد أراد أن يمارس دور صانع السلام في هذه الحالة المعقدة[٣٢]، فإنه قد أجاد عندما اختار شخصا كشيخ الشيوخ لكي يقوم بهذه المهمة التي تتطلب أن يكون الدور حياديا جهد الامكان. فقد اشتهر هذا الرجل بكونه من شخصيات بغداد الدينية المهمة التي مارست أدوارا في مجال الدبلوماسية والسفارة، كما أنه كان من أكثر تلك الشخصيات قربا من نفوس الأطراف المتنازعة حيث عرف بأنه كان «غزير المروءة عظيم الحرمة في دولة الخليفة وفي سائر البلاد، وكانت مكانته عند السلطان - صلاح الدين - بحيث يتردد إليه إذا كان عنده في معظم الأيام»[٣٣].

تألف وفد الخلافة من شخصيتين رئيسيتين، شيخ الشيوخ الآنف ذكره، ومرافق آخر لم يسمه ابن شداد[٣٤]، هو بشير الخادم وهو من خواص الخليفة الناصر[٣٥]، والذي يبدو أنه كان بمثابة المرافق الدائم لشيخ الشيوخ في سفاراته عن الخلافة[٣٦]، ثم هناك، اضافة لمن ذكرناهم، جمع كثير من خواص الديوان[٣٧]. وعلى الرغم من قيمة هذا الوفد وحجمه فإننا لم نعلم بأن الناصر

أخبر شيخ الشيوخ، أو مرافقه، ببرنامج عمل معين، أو بمبادىء معينة للتفاوض، ولكن يتضح من قول لاحق لصلاح الدين نفسه، بأن الخليفة لم يقبل أن يعطي صلاح الدين صلاحية أخذ الموصل[٣٨]، وربما كان هذا هو المبدأ، وترك لشيخ الشيوخ مهمة تحقيقه بين المتفاوضين.

لقد كان أمام شيخ الشيوخ جملة إشكالات يجب حلها، فاستدعاؤه للتوسط تم من جانب أهل الموصل، لا من صلاح الدين، فعليه أولاً أن يقنع صلاح الدين بإعطائه الفرصة لإجراء المباحثات، وذلك بوقف الهجوم وحصار الموصل، وهو ما كان جند صلاح الدين قد أحكموه[٣٩]، وقد بذل في هذا الخصوص مجهودا كبيرا مع جماعة صلاح الدين، مستخدما نفوذا ظاهراً، وقوة شخصية تتمتع باحترام بيّن تتضح من خلالها أهمية الجهة التي يمثلها، وقد روى تفاصيل ذلك العماد الأصفهاني وهو شاهد عيان بقوله «وشيخ الشيوخ ينهي وينكر، ويرد التوبيخ ويكرر، ويعدد ويفند، ويقرر التقريع ويؤكد، ويصدر بالتغضب ويرد ويقول... وأنا جئت في التوسط والمنع من التورط، ولا رضى مع التسخط وهذا الفعل المقوت اذا غبت لا يفوت، فإن كان لي قبول، وعليّ إقبال، ولعقد حلولي لهذه العقد انحلال، فتصبروا وتربصوا، وسكنوا ولا تحرصوا، حتى أرسل من اليوم إلى القوم [يقصد أصحاب الموصل] واتكفل في متاع هذه المتاعب برفع السوم، واحسنوا بترك ما لا يحسن، وانزلوا إلى اللين عن النزال...»[٤٠]. فأجاب صلاح الدين إلى ما طلب وسحب عسكره إلى خارج المدينة تاركا حصارها، فاسحاً المجال للمفاوضات، طاعة منه للشيخ[٤١].

ثم كانت الخطوة الثانية، وقبل أن يدخل الشيخ الموصل، استدعى ممثلي حكام الموصل للحضور إلى خيمته لالادلاء بوجهة نظرهم[٤٢]، وبذلك أبعد إمكانية اتهامه من أي طرف بتحيزه إلى الطرف الآخر. وهكذا جرت المداولات بين الأطراف في محل محايد، بإشراف شيخ الشيوخ في خيمته، وفي هذه

المفاوضات اتهم جماعة صلاح الدين المواصلة بالخداع والتسويف، في الوقت الذي أظهر شيخ الشيوخ اعتقاداً بأن جماعة صلاح الدين هم الذين لا يريدون البت في حل المسألة[٤٣]، وقد استغرقت المفاوضات العسيرة قرابة الشهر، وبعد تبادل الآراء وتقديم تنازلات من قبل صلاح الدين، على حد قول أحد مفاوضيه، الأصفهاني، تم الوصول إلى ما مفاده بأن أهل الموصل يعطون حلب لصلاح الدين، عندئذ يترك لهم صلاح الدين ما عداها، أي ينسحب من أراضي الجزيرة، شرقي الفرات، وأن تقوم الموصل بمشاركة صلاح الدين بالجهاد إن طلب منها ذلك، ويبدو أن رسل الموصل وافقوا على هذا[٤٤]، عندئذ فقط دخل شيخ الشيوخ الموصل لاتمام التعاقد وسماع رأي عز الدين مسعود ونائبه مجاهد الدين النهائي والحصول على موافقتهم في إبرام العقد[٤٥]. وهنا نعثر على روايتين عن طبيعة خاتمة المفاوضات في الموصل، إحداهما للأصفهاني، مرافق صلاح الدين، والأخرى لابن الأثير الأتابكي الميول[٤٦]. ونحن إذ نميل إلى ترجيح رواية الأصفهاني، فذلك لقربه من الحدث ودقة تفاصيل روايته قياساً إلى رواية ابن الأثير. ومفاد الرواية أن صاحب الموصل فاجأ شيخ الشيوخ بتغيير في مطالب رسله، ويبدو التغيير طفيفا ولكنه كبير في حقيقته، وهو أنهم يأخذون من صلاح الدين البلاد الجزرية التي احتلها مؤخراً، ثم يتركونه مع صاحب حلب لحل مسألة أخذها بنفسه دون أن يقدموا أي عون لصلاح الدين في ذلك، على اعتبار أن بين الأخوين عز الدين وعماد الدين - صاحب حلب - عقوداً ومواثيق. أما ابن الأثير، فعلى الرغم من تجاوزه ذكر مراحل وتفاصيل الحوار والمناقشات، وعدم ذكره لوجود تباين بين ما طرحه رسل الموصل أولاً ووافقوا عليه، ثم ما طرحه صاحب الموصل فيما بعد، فإنه يشير إلى أن الاتفاق تم، بعد تنازلات من صلاح الدين، على أن يسلم البلاد الجزرية لصاحب الموصل، ويتركه الأخير ليفض الأمر بنفسه مع صاحب حلب، على أن لا تنجد الموصل حلب ضده. إلاّ أن قادة الموصل رفضوا ذلك، بمعنى أنهم سيعينون صاحب حلب

على صلاح الدين بحكم الأخوة والعهود والمواثيق. إن هذه الرواية تظهر الأخوين أكثر تضامنا وأن عز الدين أكثر حزما وأقل تنازلاً وأكثر حرصاً على مصلحة أخيه من رواية الأصفهاني، وهذه الصورة تلائم الأجيال اللاحقة من الأتابكة حيث كتب ابن الأثير كتابه في رعايتهم، وتزيد من الاعتقاد بأنه صاغها على وفق هواهم.

انهارت المحادثات، وكان لانسحاب شيخ الشيوخ مغضبا ومغادرته الموصل متوجها إلى بغداد، وإسراع أهل الموصل للحاق به وإقناعه بالعودة، ثم عودته للبقاء مع صلاح الدين وليس لدخول الموصل[٤٧]، دليل على صحة رواية العماد الأصفهاني، وأن تغييرا أو موقفاً ما غير مرض قد بدر من جانب حاكم الموصل، مما جعل الشيخ يميل بوضوح إلى جانب صلاح الدين. وقد بقي مع صلاح الدين حتى بعد مغادرته منسحباً باتجاه سنجار حيث احتلها وضمها إلى ممتلكاته في السنة نفسها بعد أن كانت بيد الأتابكة أصحاب الموصل أنفسهم[٤٨]، وربما كان هذا هو السبب في اتهامه من المواصلة بالتحيز إلى صلاح الدين، حتى إنهم هجوه في شعرهم نتيجة ذلك[٤٩].

أما من جهة صلاح الدين، فمهما تكن الظروف والدواعي والتكهنات التي كانت وراء انسحابه عن الموصل، قوة تحصينات المدينة أو تدخل سنجار في إعاقة صلاح الدين أو تهرب بعض جند صلاح الدين من الخدمة[٥٠]، فقد كان واضحاً أن الخليفة لم يكن موافقاً على أن يأخذ صلاح الدين الموصل[٥١]، وأن صلاح الدين انصاع لذلك، وجاء ذلك الانصياع إشارة طاعة لشيخ الشيوخ الذي احترمه صلاح الدين، موصلاً بذلك رسالة رمزية للخليفة بطاعته عندما قال للشيخ ما معناه «هذه أشهر شراف، وميامن بقدومك طراف، وقد عزمنا أن نرحل، ،نهب لوصولك الموصل»[٥٢]، ثم سار.

إن انصراف صلاح الدين بجيشه يعني انتهاء حلقة من حلقات الأزمة،

وربما كان الأمر كما قال كاتب «سيرة صلاح الدين، من أن صلاح الدين بعد إدراكه حصانة الموصل قرر ترك حصارها ولجأ إلى السعي لأخذ ملحقاتها تباعا فيضعفها مع الزمن ويتمكن منها مع الوقت[٥٣]. وربما فكر أيضاً أنه سيستطيع، بعد محاولات جديدة، أن يحصل على تقليد من الخلافة بأخذ الموصل، كما يتبين ذلك من أكثر من رسالة أرسلت منه إلى ديوان الخلافة ببغداد خلال السنة التالية[٥٤].

وقد تمكن صلاح الدين بالفعل من أخذ سنجار من الأتابكة في السنة نفسها، وفي السنة اللاحقة حصل على موافقة الخلافة بأخذ آمد، فأخذها، والأهم من كل ذلك أنه أخذ حلب سنة ٥٧٩هـ/١١٨٣م[٥٥]. فنمت بذلك قوة صلاح الدين وذاع صيته كمناصر لحلفائه مما حرّك التابعين الصغار لحكام الأقاليم الكبار ضدهم، فرغب حكام كل من جزيرة ابن عمر، وأربيل، وتكريت، والحديثة، في الالتحاق بصلاح الدين، والأوليان من توابع أتابكية الموصل[٥٦]. لقد كان ذلك مبعث قلق واضح بالنسبة لصاحب الموصل عز الدين مسعود ونائبه قايماز، وأدركا أن صلاح الدين لا بد عائد إليهم، فلم ينتظروا حتى يبادر إلى ذلك بل سارعوا، مرة ثانية، إلى الالتجاء إلى الخلافة للتدخل، ويشير سفير الموصل التقليدي إلى الخلافة في مثل هذه الأمور، ابن شداد، إلى ذلك صراحة بقوله «وكنا قد توسلنا إلى الخليفة الناصر لدين اللّه بانفاذ شيخ الشيوخ شفيعا إلى السلطان فسيره معنا من بغداد»[٥٧].

تبدأ إذاً المحاولة الثانية من جانب الخلافة للتوسط ما بين صلاح الدين والموصل، ولا نعلم بالضبط ما هو رأي الخليفة، فلم ينقل لنا عنه أية إشارة، ولكنه دونما شك أدرك خطورة الوضع بالنسبة للموصل، وربما زاد من حذره أن صلاح الدين قد أخذ حلب قبل الحصول على موافقة الخلافة هذه المرة[٥٨]، مما جعل احتمال إقدامه على نفس الأمر تجاه الموصل وارداً. كما أن الخليفة ربما أحسّ بضعف ولاء بعض المناطق التابعة لأتابكية الموصل وإمكانية

وقوعها فريسة بيد قوة أخرى تجاور الخلافة فتقلقها، وخاصة في مواضع كتكريت وأربيل، والخلافة أولى بالسيطرة على مثل هذه الأماكن المهمة، وقد سارع الخليفة فعلاً إلى أخذ دقوقا، وهي من توابع الموصل بالقوة في السنة نفسها[٥٩]. وبعد سنوات عندما ازدادت قوة الخلافة أخذ تكريت[٦٠]، ثم حديثة[٦١].

مثّل الخلافة في المفاوضات الثانية الوفد السابق نفسه، شيخ الشيوخ وبشير الخادم، وقد اتجه الوفد هذه المرة أولاً إلى الموصل، في معية ابن شداد الذي كان قد جاء في طلبهم، كما ذكرنا[٦٢]. وفي الموصل التحق بهم ممثل عز الدين مسعود، القاضي محيي الدين أبو حامد الشهرزوري مفاوضا[٦٣]، ثم وصل الوفد متكاملاً إلى دمشق في ذي القعدة ٥٧٩هـ/شباط-آذار ١١٨٤م حيث التقى بصلاح الدين[٦٤].

لم يبد في الأفق أمل كبير في حصول اتفاق، على الرغم من توافر الفرصة، لأن أقطاب التفاوض المهمين كانوا أصدقاء قدامى، فالأصفهاني، أحد ممثلي صلاح الدين يقول عن ممثل حاكم الموصل «وكان القاضي محيي الدين الشهرزوري سالفاً في المدرسة النظامية رفيقي وآنفاً في الأيام النورية - أي أيام نور الدين محمود - صديقي»[٦٥]، وفي الوقت نفسه كان شيخ الشيوخ صديقا للقاضي الشهرزوري من حيث إنه «كان بينهم صحبة من الصبا»[٦٦]، إلاّ أنه كما يبدو أن صحبة الأصفهاني للشهرزوري في الأيام الخوالي كانت صحبة يشوبها التنافس وحب التفوق، كما أن الشهرزوري نفسه يبدو تجاه شيخ الشيوخ، لسبب ما، غير تام الصداقة، فهو الذي هجاه بعد فشل المفاوضات الأولى بين صلاح الدين والمواصلة واتهمه بالتحيز، وإن كان الشيخ لم يبد ما يسيء تجاه الشهرزوري حتى عند سماعه هجاءه له من فمه[٦٧]. ومنذ وصول الوفد بدأ الأصفهاني بنقد رسول الموصل وصوّره بمظهر المترفع المقطب غير اللبق الذي لم يحسن الكلام بل وأساء الأدب، وإنه كان خيراً له أن يتصل بالأصفهاني، أي به، لكي يعلمه النهج والحجة للمصلحة

المشتركة[٦٨]. ومع هذا، يبدو أن الشهرزوري كاد يحصل على بغيته من التفاوض بسبب حسن نية صلاح الدين، ولا تذكر المصادر ما كاد يتفق عليه، ولكن ما يمكن استنتاجه هو أن الشهرزوري طلب للموصل ضمان عدم التعرض لها، وأن لا يحصل التدخل بما هو ضمن هيمنتها من مدن أو توابع لا تزال في حوزتها. وقد منح موافقة صلاح الدين، على هذا تدخل الأصفهاني، كما يقرّ هو، وإن كان تدخله لمصلحة صلاح الدين، فهو يقول «فقلت له [أي لِصلاح الدين] كيف تستثني بأولئك الذين توثقوا بعهدك وسكنوا إلى وعدك [يقصد صاحب اربيل وجزيرة ابن عمر وكانوا قد تحالفوا مع صلاح الدين ومالوا إليه] وهؤلاء [يقصد حكام الموصل] لا يرضون الاستثناء.. فقال.. اكتب [يقصد صيغة عقد صلح] ما تنزهني فيه عن الخلف وتنبهني به على صدق الحلف.. فقلت: تحلف لصاحب الموصل على موصله.. وتجعل أمر أصحاب تلك البلاد إلى اختيارهم..»[٦٩]. وهكذا وضع الأصفهانى شرطاً جديداً، مقنعا لصلاح الدين ومنبهاً إياه إلى التزاماته تجاه حلفائه، ولكنه محرج للمَواصلة لأنه بمثابة التدخل في شؤون ممتلكاتهم وتحريض لتابعيهم عليهم. لقد وافق صلاح الدين على المقترح وطلب عرضه على شيخ الشيوخ الذي أبدى رضاه عنه حسب قول الأصفهاني، ولكن ذلك أثار الشهرزوري وأغضبه وساقه إلى الرفض. ويبدو أن رفضه كان قاطعا غاضبا جدا، وعدّه تدخلاً غير مقبول في شؤون أتابكية الموصل[٧٠]. إن المفاوضات تنتهي بالفشل عند ابن الأثير، وكذلك عند ابن شداد، الذي يفيد بأن بقاءهم في دمشق استغرق ما يقرب من الشهر وستة أيام[٧٢]. ولا يضيف أي منهما تفاصيل أخرى. إلاّ أن الأصفهاني يورد لها ذيولاً أخرى، فقد غادر وفد الموصل دمشق منزعجاً، كما غادرها شيخ الشيوخ رافضاً تسلم أية هدايا من صلاح الدين[٧٣]، ويفسر لايونز هذا بأنه دليل على أن الشيخ نفسه كان منزعجاً وربما كان له رأي غير ما أراده صلاح الدين[٧٤]. ومما يؤكد صحة هذا الاعتقاد، شعور صلاح الدين بالندم تجاه خيبة مسعى الشيخ، والإسراع

بإرسال الأصفهاني وراءه قبل ابتعاده كثيرا، والطلب منه ان يملي صيغة العقد والشروط التي يراها الشيخ مناسبة، لكي يوقع عليها صلاح الدين بالموافقة بعد أن يقدم إليه بنفسه لاحقاً به[٧٥]، وهكذا يبدو فعلاً بأنه كان لشيخ الشيوخ صيغة حل وسط، ولكننا لم نعرف عنها شيئاً[٧٦]. لقد أفادالشيخ من الفرصة فعاجل باستدعاء الشهرزوري، الذي كان قد لحق بهم، وقال «إنا بعد ما جرى من الحال لا رغبة لي في الاسترسال حتى أنهي إلى من خصني بالإرسال»، ولم يكتف بذلك بل أطلق عبارات تهديد أفصحت عمّا كان يخبئه حكام الموصل فيما إذا لم ينصع صلاح الدين لما أرادوه، بقوله «ولعلكم اعتقدتم أنه ليس لنا مظاهر.. بل لنا من يسأل عنّا ويشتمل علينا ويعصمنا.. ونحن نكاتبه نستشير به، ولا نتوخى خلاف مذهبه وأشار إلى سلطان العجم والبهلوان»[٧٧]. لقد أنهى الشهرزوري بذلك أي أمل في الحل، مما نفّر صلاح الدين ودعاه لإنهاء كل شيء وأبدى أنه سيأتي إلى الموصل ليأخذها ثم يتفرغ بعد ذلك لحلفائها، وأصبحت بذلك الحرب بين الطرفين واقعة لا محالة[٧٨]. وربما كان هذا هو الذي عناه ابن شداد عندما قال «وكان الوقت من جانب محيي الدين»[٧٩]، ليعني أنه هو الذي أقفل باب الحوار على الرغم من أنه لم يذكر التفاصيل الأخيرة. ولم يصلنا خبر رد فعل شيخ الشيوخ الذي ربما أخذ بهذا الموقف الذي عنى تطور الصراع بل واحتمال دخول عنصر جديد فيه هو البلهوان، أتابك سلاجقة العراق، ولكن بدا واضحا أن صلاح الدين قد أدى ما عليه وذلك بتقديم ما أمكنه من تنازلات وأن اللوم يجب أن يوجه بعد ذلك إلى صاحب الموصل[٨٠]. لقد غادر الشيخ وصحبه عائدين إلى بغداد، ربما لاستشارة الخليفة نفسه بعد حصول التطورات الأخيرة[٨١]، ذلك أن الوفد سرعان ما عاد ثانية إلى دمشق بعد ما يقرب من الستة أشهر، وذلك في ذي الحجة ٥٨٠هـ/١١٨٤م[٨٢]، للبحث في المشكلة[٨٣] نفسها، ولم يتم التوصل إلى حل[٨٤]. وغادر شيخ الشيوخ وبشير الخادم عائدين على الرغم من إلحاح صلاح الدين عليهما بالبقاء لمرض كان ألمّ بهما في الطريق، إلاّ أن الشيخ

أصرّ على العودة حيث توفي الاثنان في طريق عودتهما إلى بغداد[٨٥]. ولا نعلم تفاصيل حديث الجولة الأخيرة وهل أن الشيخ حمل إلى صلاح الدين حلاً لم يرق لصلاح الدين مما عجّل بمغادرة الشيخ[٨٦]، أم أنه اكتفى بمجرد ايصال رأي من الخلافة لم يصلنا خبره؟ ولكن الخليفة كان يراقب عن كثب تطورات الصراع التي بدأت تقترب من حدود بغداد نفسها، وربما أشعر صلاح الدين بذلك، حيث بدا الأخير مدركاً لمثل هذه المخاوف من الخلافة من خلال رسالة أرسلها وزيره القاضي الفاضل بعد عدة أشهر إلى الخلافة[٨٧].

انتهت توسطات الخلافة، وقام صلاح الدين سنة ٥٨١هـ/١١٨٥م بمحاصرة الموصل، وذلك بعد أن نفذ حكامها وعيدهم بالتحالف مع جيش البهلوان ضد أربيل، التي استجار صاحبها بصلاح الدين لنصرته على الرغم من انه تمكن من درء خطر المتحالفين ضده[٨٨]. وكالعادة فإن صلاح الدين أبلغ الخلافة بما هو مقدم عليه قبل حصاره للموصل، وذلك في رسالة عرض بها بما فعله حاكم الموصل والبهلوان بأهل أربيل وارعابهم لتكريت وحديثة، وأن مطلبه ليس أخذ ملك جديد بل رد المعتدين إلى طاعة الخليفة[٨٩]. كما أخبره في رسالة أخرى بأن أهل حديثة وتكريت قد مالوا إليه، فإن شاء قلده إياهما والاّ فكما يشاء لما يعلمه من حساسية موقع هاتين المدينتين بالنسبة للخلافة، ولم نعلم رد الخليفة على ذلك[٩٠]، ولكن يظهر أن الخليفة آثر أن تكونا له فسيطر عليهما بعد أربع سنوات كما ذكرنا.

لم يثمر الحصار الثاني للموصل عن شيء، حيث غادرها صلاح الدين لأخذ بعض من ديار بكر بعد حصوله على تقليد من الخليفة بذلك[٩١]، ليعود بعدئذ في منتصف السنة (٥٨١هـ/١١٨٥م) ثالثة إلى الموصل التي سارعت فاستنجدت مرة أخرى بالخليفة للتدخل عن طريق إرسال ابن شداد لهذا الغرض، ولكن الخلافة لم تقدم على أي شيء، فعاد الرجل بخفي حنين «بدون زبدة» على حدّ قوله[٩٢]. وقد يعود سبب إحجام الخلافة عن التدخل في هذه

المرة إلى بعض الأمور، أولاها أن شيخ الشيوخ، المفاوض القديم، كان قد توفي، وربما لم يكن هناك بديل له عارف بجذور المشكلة فيستطيع التدخل. وثانيها، وهو الأهم أن الخلافة دونما شك لاحظت أن الموصل قد بالغت عندما تحالفت مع صاحب أذربيجان ضد أربيل وصلاح الدين، فتركتها لصلاح الدين، كي يرجع حكامها إلى عهدهم السابق، وربما بعد تلقينهم درساً. وفعلاً فإن هؤلاء عندما لم تتدخل الخلافة ولا غيرها لنصرتهم سارعوا إلى طلب الصلح من صلاح الدين بأي ثمن، وكلّف ابن شداد بمهمة الوصول إلى اتفاق معه عن صاحب الموصل، وقد تم ذلك وفقا للكثير مما أراده صلاح الدين والقليل مما أراده أهل الموصل. والتزم الطرفان بذلك إلى نهاية حياة صلاح الدين سنة ٥٨٩هـ/١١٩٣م(٩٣). من كل هذا نرى أن الخلافة حافظت على التوازن في المنطقة إلى حد كبير ومنعت تنامي قوى كبرى فيها، وصانت احترامها وكرامتها فيها.

(٤)

لاحظنا مما سبق أنه على الرغم من أن الخلافة قامت بدور فاعل في صياغة أطر العلاقة بين القوى المذكورة وفق الأساليب التي نوقشت، إلاّ أن تلك الأساليب لم تكن هي نفسها في التعامل مع جميع القوى الأخرى، وخاصة القوى القائمة إلى الشرق من المناطق التي تخضع لسيطرة الخلافة المباشرة، هناك دخلت القوة والحضور العسكري بشكل بيّن في ذلك الدور وضمن تلك الأساليب. لقد احتاجت الخلافة إلى تنمية قوتها العسكرية بعض الشيء لهذا الغرض، وإذا كان في هذا حصول بعض التغير في سياسة الخليفة الناصر فربما مرد بعضه إلى أن الخليفة ازداد تحكماً في سياسة الدولة وحرية في تنفيذها مع الوقت، دون تأثير طرف آخر ضمن مؤسسته السياسية، فيذكر أنه تخلص سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م من أستاذ داره مجد الدين أبي الفضل بن الصاحب حيث اتهم أنه أمر بقتله لأنه «كان متحكما في الدولة ليس للخليفة معه حكم»(٩٤)، يضاف إلى ذلك شعوره بجدوى استخدام

القوة لتحقيق مطالب الخلافة المنوه إليها في البدء، وذلك عندما تمكن سنة ٥٧٩هـ/١١٨٣م من أخذ دقوقا بالقوة[٩٥]، كما تحفزت الحاجة لهذا الأسلوب أثر أول صدام مع آخر سلاطين سلاجقة العراق، طغرل بن ألب أرسلان (٥٧٣-٥٩٠هـ/١١٧٧-١١٩٤م).

لقد كان نفوذ سلاجقة العراق، في همدان والري وأصفهان، قد بلغ حداً من الضعف، ولم يكن السلاطين السلاجقة الصغار هم أصحاب النفوذ في تلك المناطق، إنما المتسلطون عليهم من أتابكتهم، وخاصة أبناء أسرة ايلدكز التي كانت تحكم أذربيجان، وقد ظلّ الأمر كذلك حتى وفاة البهلوان كبير الأسرة، سنة ٥٨٢هـ/١١٨٦م فملك أخوه قزل أرسلان من بعده وسيطر على جميع البلاد التي ذكرناها[٩٦]، ولم يحصل أن اصطدم هؤلاء مع الخليفة الناصر، وأن كان البهلوان قد تقاعس قليلا في اعترافه بالناصر عند تسلمه الخلافة لكي يعود إلى الطاعة بعد إطلاق الوعيد[٩٧]، بل أوصى أفراد الأسرة بطاعة أمير المؤمنين واللجوء إليه في الشدائد بعد موته[٩٨]. إلاّ أن الحال لم تستمر كذلك، فنتيجة للكثير من المؤامرات والتحريضات بين أفراد الأسرة الأيلدكزية ومماليكها ونسائها، حُرّض السلطان طغرل على الخروج على قزل ومحاولة التخلص من هيمنته ومن ثم العودة بالسلاجقة إلى سالف مجد أفل[٩٩]. وقد كاد قزل يفقد سيطرته، وانحسر نفوذه في أذربيجان أمام تنامي نفوذ طغرل في همدان والري وأصفهان[١٠٠]. والذي كما يقال «كثر جمعه وملك كثيرا من البلاد»[١٠١]. وهنا لجأ قزل إلى الخلافة كي تقدم له العون بوجه التمرد الذي حصل ضدّه، فأرسل في تلك السنة، ٥٨٣هـ/١١٨٧م إلى الخليفة رسولا يخبره «أنه مملوك وابن مملوك لهذه الدولة، وأنه ما زال ينتظر حسن رأي أمير المؤمنين، فهو لمثل هذه الأوقات»، وعرفه أن معظم جيشه انضم إلى السلطان طغرل وخوفه من مغبة السكوت عليه، وعرض عليه توحيد قواهم العسكرية للوقوف بوجه طغرل «فإن رأى أمير المؤمنين أن يجهز العساكر من صوب بغداد، ويصل المملوك من صوب أذربيجان، كان ذلك مما

يفت في عضد الخصم، وملك العراق كلّه يعود إلى أولياء الدولة، تجري فيه الأحكام الشريفة كما تجرى في بغداد وسائر الأعمال»[١٠٢]. إن هذه المبادرة دونما شك وفّرت الفرصة للخليفة الناصر لفتّ ما تبقى من عضد القوة السلجوقية، التي كما يتضح لنا من تصريح أحد سفراء الخليفة، أن الناصر ومؤسسته نظروا إليها على أنها غاصبة متحكمة في الخلافة[١٠٣]، يضاف إلى ذلك أن عنجهية السلطان طغرل زادت من دفع الخليفة الناصر إلى اتخاذ موقف المناوىء منه، ذلك أنه في نفس الوقت الذي طلب فيه قزل معاونة الخليفة وصل رسول طغرل إليه «يقول أريد أن يتقدم الديوان بعمارة دار السلطنة لأسكنها إذا وصلت»[١٠٤]، وعنى بذلك إعادة عهد السلاجقة بإحياء رمز سيطرتهم في بغداد، وهكذا فإن الخليفة اتخذ قراره بإعلان الحرب ضد السلاجقة، «فأكرم رسول قزل ووعده بالنجدة ورد رسول السلطان طغرل بغير جواب» ثم أمر بهدم دار السلطنة ومحو أثرها تماما، «فهدمت إلى الأرض وعفا أثرها»[١٠٥]. ثم بدأ استعداداته بتكوين جيش، يعظم المؤرخ الراوندي (ت ٦٠٣هـ/١٢٠٦م) أمره من حيث إعداده الإعداد الكامل وتجهيزه بقاذفات اللهب والنبال والجرارات وجميع أدوات القتال[١٠٦]. وبلغ ما صرفه عليه مبلغا كبيرا قدره بعضهم بستمئة الف دينار[١٠٧]، وجعل لقيادة هذا الجيش وزيره جلال الدين عبيد الله بن يونس[١٠٨]، وربما كان هذا هو أحد أخطاء الخليفة وأحد أسباب وهن جيش الخلافة، وهو ما علق عليه صلاح الدين الأيوبي في حينه سلبا من حيث عدم إمكانية مواجهة الوزير، وهو لم يكن رجل حرب، لطغرل وهو مقاتل ممارس[١٠٩]، وقد تحرك هذا الجيش يوم السبت الثالث من صفر سنة ٥٨٤هـ/٢ نيسان ١١٩٨٧م[١١٠]، أي بعد أشهر من حديث الرسل السابق ذكره إلى همدان[١١١]، وأرسل الخليفة في ذات الوقت رسولا إلى قزل مع خلعة شريفة وعهد بمقاطعة «نيم روز» - مقاطعة في سجستان - وطلب منه أن ينضم إلى وزيره ليتوجه الاثنان معا للثأر من طغرل، ولكي توضع همدان بعد ذلك في يد الخليفة ينيب عنه فيها من

يراه[١١٢]. ولكن الالتقاء المفترض بين قزل وقواته مع جيش الخلافة لم يتم، ربما لأن السلطان طغرل، كما يقول الراوندي، أسرع لمواجهة جيش الخليفة قبل أن ينضم إليه «قزل ارسلان»[١١٣]، أو لأن الأتابك قزل تأخر في وصوله، فهوّن الوزير من أمر طغرل، واعتقد بأنه يستطيع انجاز المهمة بالقضاء على جيش طغرل حتى مع عدم وجود قزل[١١٤]، وفعلاً فقد خاض الطرفان المعركة دون قزل، وكانت معركة قاسية عنيفة، وقعت في ربيع الأول ٥٨٤هـ/ أيار ١١٨٨م بداي مرج بالقرب من همدان[١١٥]، وانتهت بانتصار السلطان السلجوقي انتصاراً حاسماً على جيش الخليفة، وعلى الرغم من قلّة خبرة وكفاءة الوزير.. الخ[١١٦]، إلاّ انه لم يكن جبانا، وقد وقع أسيراً بيد طغرل بعد أن ثبت في القتال على الرغم من تفتت جيشه[١١٧]. لقد كانت تلك ضربة قاسية للخليفة ولسياسته[١١٨]، فقد تبعثر جيش الخليفة، ناهيك عن فناء عدد كبير من أفراده، ويقال بأن الجرحى منه أخذوا يستجدون الخبز في مسجد همدان، بينما انخفضت أسعار الخيول كثيرا بسبب كثرة ما غنمه طغرل منها ومن الأسلحة وغيرها، على الرغم من أنه «لم يوجد في همدان من يرغب في شراء واحد منها مراعاة لحرمة الخلافة»[١١٩]، لم يحتمل الخليفة النتيجة، فقد سارع بلم شعث من عاد من العسكر إلى بغداد وأمر بتجهيزهم مرة ثانية، وصرف على إعادة بناء الجيش مالاً عظيماً وعبأ أفراده بالعدد والأسلحة الكثيرة، وقدم عليهم قائداً جديداً هو مجاهد الدين خاص الخاص، وأرسل الجميع ثانية إلى همدان في نفس السنة لقتال طغرل، الذي شعر بجسامة عزم الخليفة وقوة جيشه الجديد فانسحب من همدان إلى أصفهان متجنبا الصدام مع الجيش الجديد[١٢٠]. وفي همدان حضر قزل للالتقاء بجيش الخليفة فالتقى به عسكر الخليفة، وأكرموه، وبينوا له أنهم بأمر الخليفة منقادون إلى مشورته وطاعته، وسلموا إليه مدينة همدان ليحكمها نيابة عن الخليفة، في الوقت نفسه ابدى قزل كل مظاهر الطاعة والولاء للخليفة[١٢١]. وأثر ذلك بدأ كل فريق يعد نفسه للمواجهة المقبلة، فقد جمّع طغرل قواه وأنهى بعض عداواته،

وكذلك فعل قزل ومعه جند الخليفة[١٣٢]، وبعد مواجهة بين الفريقين استمرت اياماً بالقرب من همدان هرب السلطان طغرل وتابعته جيوش الأتابك قزل والخلافة[١٣٣]، حتى التجأ في النهاية إلى قلعة الكرخاني (كركوك الحالية)، ونتيجة لعجزه عن المواجهة فقد أرسل مبعوثا إلى الخليفة الناصر يعلن طاعته والاعتراف بخطئه عندما تجرأ وتصدى لقوات الوزير» وأنه مملوك الدولة وعبد الطاعة، إن رسم أمير المؤمنين أن يقصد الخدمة ويكون آمنا يجرى له ما يقوته فعل، وإن كان اهلاً للنيابة في بعض المواضع انقاد إلى أوامره الشريفة»[١٣٤]. وفي الوقت نفسه أرسل السلطان طغرل إلى صلاح الدين الأيوبي يستنجد به على الأتابك قزل، في محاولة لادخال قوة أخرى إلى دائرة الصراع، إلاّ أن صلاح الدين اعتذر لانشغاله بجهاد الكفار[١٣٥]، وطبيعي أن يرفض صلاح الدين مثل هذا الوفاق لكون الخليفة طرفاً في ما يتعلق به من إشكال. أما الخليفة الناصر فإنه تجاهل الضعف والخضوع الذي أبداه طغرل، وعلى الرغم من الاحتفاء برسوله وبابنه الذي أرسله رهينة بيد الخليفة، فإن ديوان الخلافة كتب إليه «أن يقيم في موضعه إلى أن يدبّر أمره»[١٣٦]. ولم يبدر في الواقع شيء من الخلافة لمصلحة طغرل، بل واصل الخليفة دعمه لقزل، واستمرت محاولات الأخير للايقاع بالسلطان عن طريق الحرب والخدعة، حتى تمكن منه وأسره في رمضان سنة ٥٨٦هـ/تشرين أول ١١٩٠م حيث تم اعتقاله في قلعة قرب مدينة تبريز. وبذلك تخلص الخليفة ولو إلى حين من مشاكل طغرل، وزين لقزل الجلوس على عرش السلطنة ففعل[١٣٧]، وربما أراد الخليفة بذلك قطع الطريق نهائياً أمام عودة السلاجقة إلى السلطنة. ولكن الأمور سارت على غير ما اشتهى، ففي السنة التالية، ٥٨٧هـ/١١٩١م، قام بعض مماليك قزل وزوجته (اينانج خاتون) بقتل قزل، ثم كان خروج طغرل من سجنه سنة ٥٨٨هـ/١١٩٢م[١٣٨]، وطبيعي أن يقلق ذلك الخليفة حيث إن هذه النتيجة خالفت مساعيه[١٣٩]، وعلى الرغم من أن مصادرنا لا تخبرنا بأن طغرل سارع إلى إبداء الرغبة في الانتقام من

الخليفة، أو أنه تحرك بما يوحي بالرغبة في إقلاق الخلافة، فإن من الطبيعي أن يسارع الناصر نفسه للتحوط من مثل هذه المبادرات، ويبدو أن الناصر انتظر مدة من الزمن ليرى كيف تتضح صورة الأوضاع في المشرق بعد موت قزل، ذلك أن الايلدكزبين، أبناء البهلوان أخي قزل، لم يتفقوا فيما بينهم واختلفوا وتضاربت أهدافهم[١٣٠]، مما أضعف احتمال توحدهم في قوة واحدة يمكن الاعتماد عليها لِكبح جماح طموحات طغرل، كما أن الخوارزميين إلى الشرق منهم لم يكونوا وحدة واحدة حتى سنة ٥٨٩هـ/١١٩٣م عندما مات سلطان شاه صاحب خراسان فتمكن أخوه تكش صاحب خوارزم من احتواء ملك أخيه وتوحيد قوته ومجاورة ممتلكات طغرل المستقر في همدان والري، وبالتالي تفاقم الصراع بين الاثنين[١٣١]. توجه الناصر إلى هذه القوة للتخلص من النفوذ السلجوقي، فقد أرسل إلى خوارزمشاه علاء الدين تكش سنة ٥٨٩هـ/١١٩٣م، رسولا «يشكو من طغرل ويطلب منه قصد بلاده ومعه منشور باقطاعه البلاد»[١٣٢]. ونحن لا نعلم بالضبط سبب شكوى الخليفة فمصادرنا لا تذكر حصول أي فعل من طغرل ضد الخلافة، ويبدو أنه ليس هناك إلاّ ما ذكرناه أعلاه، من ناحية أخرى فإن بعض الدارسين المحدثين انتقدوا فعل الناصر هذا، خاصة إعطاء الحق الرسمي لخوارزمشاه بالتحكم بممتلكات طغرل، وأن الناصر «أساء التقدير، إذ سرعان ما تكشفت له الحقيقة المرّة، وهي أن للخوارزميين مطامع في أملاكه، وأنهم لا يقلون خطرا على دولته من السلاجقة»[١٣٣]. وفي الحقيقة فإننا لا نستطيع أن نعد الناصر مخطئا، فواضح أن الخليفة قدم الأولويات، ونظر إلى حاضره نظرة واقعية قبل أن يفقد خلافته في خضم نظرة مستقبلية تكهنية. فخطر طغرل أقرب على الخلافة من خطر تكش فمقره همدان، ومقر تكش خوارزم، كما أن تكش لم يكن له ولا لأسرته ماض كسلاطين السلاجقة يجب أن يخطب لهم في بغداد متى قويت شوكتهم، وربما اكتفى خوارزم شاه بالتقليد الرسمي لحكم الأراضي البعيدة في المشرق، ناهيك عن أن طغرل كان قد أضحى شابا في

مقتبل العمر - ٢٤ عاما تقريبا -[١٣٤] وطموحاته المعروفة وتجربته المرّة والغنية مع الخلافة وآل ايلدكز، يمكن أن تجعل منه مشكلة منظورة، لا كما هو الحال بالنسبة لخوارزمشاه الذي لم يكن قد اشتبك مع الخلافة من قبل، يضاف إلى كل ذلك أن بلاد خوارزمشاه البعيدة كان لها جيران إلى الشرق والجنوب الشرقي منها، الخطا والغوريون، ممن يمكن أن يسبب له من المشاكل في مستقبل الأيام ما يقعده عن قصد الخلافة أو التحرش بها ولو على المدى القريب، خاصة إذا أحسن الناصر تحريك القوى ضده في المستقبل إن فكّر بايذاء الخلافة، وهذا ما فعله الناصر تماما في قابل الأيام[١٣٥]، فلم ينجم عن الخوارزميين من خطر على الخلافة بشكل مباشر إلاّ سنة ٦١٤هـ/١٢١٧م، أي بعد مرور ٢٤ عاما على ما نحن بصدده[١٣٦]. وبعد كل هذا يجب القول بأن طلب الخليفة المذكور ليس هو السبب الأول والأخير لحصول الصراع بين خوارزمشاه وطغرل، ولكن كان أحد العناصر المهمة في تطور ذلك الصراع، فالنزاع حول بعض المناطق الحدودية بين الاثنين أقدم من تحركات الخليفة لتأليب الناصر لخوارزمشاه ضد طغرل بما يقرب من عام أو عامين[١٣٧].

لم يكتف الخليفة بالرسالة والتقليد لتحريك خوارزمشاه ضد آخر سلاطين السلاجقة بل أرسل أيضا قوة عسكرية، لم يحدد حجمها، بقيادة وزير الخليفة مؤيد الدين بن القصاب بحدود شهر ربيع الأول ٥٩٠هـ/شباط ١١٩٤م، كنجدة لخوارزمشاه مع الخلع السلطانية. وقد تحرك خوارزمشاه فعلا ضد طغرل بحدود شهر ربيع الأول من عام ٥٩٠هـ/شباط - آذار ١١٩٤م بعد أن تحالف مع ابن البهلوان اينانج محمود وأمرائه من قادة الجند[١٣٩]، وعلى الرغم من أن هناك ما يشير إلى أن خوارزمشاه لم يكن مصمما على التخلص من طغرل[١٤٠]، إلاّ أن معركة طاحنة وقعت بين الطرفين بالقرب من الري انتهت بانتصار خوارزمشاه ومقتل السلطان طغرل واحتز رأسه اينانج فارسله خوارزمشاه إلى الخليفة الناصر في بغداد، وذلك في ٩ ربيع الأول ٥٩٠هـ/١٣ آذار ١١٩٤م[١٤١].

بمقتل طغرل انتهى عهد السلاجقة في العراق، ويؤكد ذلك ما قاله المؤرخ صدر الدين الحسيني «لما قتل السلطان طغرل.. وهو آخر ملوك السلاجقة، صارت جمرة آل سلجوق رمادا تذروه الرياح، وكان اللّه على كل شيء مقتدرا»[١٤٢]. لقد تحقق ما صبا إليه الخليفة، ولكن ما كان دوره بالضبط في تلك النهاية، فقد ذكرنا أنه أرسل عسكرا لنجدة خوارزمشاه[١٤٣]، وفي الحقيقة أن ذلك العسكر لم يخض أية معركة، بل لم يصل إلى همذان، إنما بقي على مسافة ٦ كم تقريبا منها[١٤٤]، وربما كان سبب ذلك هو عدم رغبة الخليفة في زج عسكره في معركة قد يخسر فيها بعض جنده أو أن يحصل لهذه القوة ما حصل لعسكره الذي أرسله مرة ضد طغرل، فتأخر قزل عن الوصول إليه مما أدى إلى إصابته بنكبة ذكرناها. أو أنه ربما فكر بالتريث لمعرفة نتيجة المعركة، فإن انتصر خوارزمشاه فيها، وإلاّ فإنه سيكون له مع طغرل، إن انتصر، شأن آخر. وعندما انتهت المعركة أرسل خوارزمشاه إلى وزير الخليفة يطلب منه القدوم إليه إلاّ أن الوزير ابن القصاب أصر على أن يأتي خوارزمشاه بنفسه إلى خيمته ليلبسه الخلعة لا العكس[١٤٥]. ولا يبدو أن هذه المناورة محض حادث بسيط، إنما هي كناية عن أمرين، أولهما الاشارة لخوارزمشاه بأنه على الرغم من انتصاره على السلطان السلجوقي فإن ذلك لا يعني أنه فوق إرادة الخلافة أو أنه البديل للنفوذ السلجوقي الذي ولي على يديه، وأنه عندما يتصل الأمر بالخلافة ومركزها فما عليه إلاّ الطاعة. كما أنها في الوقت نفسه إشارة إلى افتقاد الثقة المطلقة بين الطرفين منذ الوهلة الأولى لبدء العهد الجديد عقب زوال السلاجقة، خاصة إذا أتممنا رواية ابن الأثير، حيث إنه بعد رفض الوزير القدوم وطلبه من خوارزمشاه القدوم بنفسه «قيل لخوارزمشاه إنها حيلة عليك حتى تحضر عنده ويقبض عليك» عندئذ سارع خوارزمشاه بدوره للمبادرة فقصد الوزير للقبض عليه، ففر الأخير، وعاد كل منهم إلى بلاده دون لقاء أو تسليم للخلعة[١٤٦].

وبعودة خوارزمشاه، بعد أن سلم همدان وما جاورها إلى قتلغ اينانج

الايلدكزي، وأقطع كثيرا منها أيضا لماليكه وجعل مقدما على الجميع مملوكا له يدعى مياجق، يبدأ عهد جديد من العلاقات والتنافسات بين القوى المشرقية والخلافة فيما يتعلق بهذه المناطق، همدان والري وأصفهان وخوزستان وفارس، ذلك أنها لم تعد منطقة ذات سلطة مركزية قائمة بذاتها بل مسرحا يصطرع على أرضه، نفوذ ثلاث قوى مجاورة، وهي الخلافة في الغرب، والخوارزميون في الشرق، والأيلدكزيون في الشمال في أذربيجان، وكان يمثل كل منها فئة أو فئات داخل هذه المنطقة بتنافسها وائتلافاتها المتبادلة غير الثابتة مع هذه أو تلك من القوى المذكورة تكونت أحداث المنطقة، وللخلافة في تكوينها نصيب.

(٥)

إن فقدان قوة مركزية كبيرة في أقاليم همدان وأصفهان والري وخوزستان، بعد زوال سلطة السلاجقة، جعلها مطمحا للقوى المجاورة كي تعزز نفوذها فيها، إلاّ أن أياً منها لم يجعل من هذه المنطقة مركز نفوذه، وإذا كان الخوارزميون هم الأقوى فيها عسكريا، فإن الخلافة كانت حاضرة بدبلوماسيتها وقدرتها على تشكيل الائتلافات وتحريك العناصر وضربها ببعضها، وكان وجود الايلدكزيين يتراوح بين الأول والثاني.

جاءت الخطوة الأولى للتدخل من الخليفة الناصر، بعد موت طغرل وانسحاب خوارزمشاه من الأقاليم تاركاً نائبه مياجق وحليفه اينانج، حيث أرسل الخليفة قوة عسكرية بقيادة الوزير ابن القصاب في رمضان من السنة نفسها ٥٩٠هـ/ آب - أيلول ١١٩٤م وقد تمكن من السيطرة على معظم مدن خوزستان من حاكمها المحلي ابن شملة وضمها للخلافة في المحرم ٥٩١هـ/كانون الأول - كانون الثاني ١١٩٤م[١٤٧]، وهذه الحركة لا تبدو مجرد رغبة خاصة بالوزير ابن القصاب كما يفهم من بعض كلام ابن الأثير[١٤٨]، بل كانت مبادرة من الخلافة لملء الفراغ الذي تركه زوال دولة السلاجقة. فنحن

نلاحظ أنه سرعان ما بدأت الخلافة في صياغة العلاقة بين القوى الصغرى التي بقيت في المنطقة والتي كانت تعمل إما لمصالحها الفردية أو نيابة عن مصلحة القوى الكبرى التي تمثلها، كالخوارزمية أو الايلدكزية، إذ سرعان ما بدأ الخلاف بين قتلغ اينانج الأيلدكزي حليف خوارزمشاه السابق وبين مياجق ممثل خوارزمشاه ونائبه في المنطقة[١٤٩]، نلاحظ أن الخلافة تبنت جانب أول من لجأ إليها من المختلفين وهو «قتلغ اينانج» الذي لجأ في معية جماعة من أمرائه إلى الخليفة في بغداد[١٥٠]، فجرى إكرامهم من وزير الخليفة وعززت قوتهم، وأعطوا الخيل والخيام[١٥١]، ثم سار الجميع برفقة الوزير على رأس عسكر كبير من خمسة آلاف جندي إلى همدان لقتال مياجق وابن خوارزمشاه[١٥٢]، وقد انسحب الأخيران بقواتهم أمام عسكر الخليفة واينانج، وتكرر انسحابهم بحيث تمكن الوزير ابن القصاب واينانج من بسط نفوذهما على الكثير من المدن المهمة أولها همدان في شوال ٥٩١هـ/ايلول - تشرين الأول ١١٩٥م وآخرها الري في نفس السنة، حيث أقام عسكر الخليفة[١٥٣]، وهكذا نلحظ أن الخلافة ضمت إليها خلال سنة ونصف منذ موت طغرل جميع الأراضي التي كانت بأيدي سلاجقة العراق، خاصة أنه قد جرى في نفس السنة ضم أصفهان إلى الخلافة عندما أُرسِل إليها جيش لهذا الغرض من الخليفة بقيادة سيف الدين طغرل بناء على طلب رئيس الشافعية فيها، ممثلا رغبة أهلها في التخلص من الحكم الخوارزمي الجديد[١٥٤]، ثم جرى تأكيد ضمها للخلافة بارسال قوة أخرى إليها من الوزير مكونة من ألفي مقاتل بقيادة سنقر الطويل للقضاء على رئيس الشافعية نفسه الذي استغل تأييد الخلافة للاستقلال بحكم أصفهان[١٥٥]، وهكذا فإن الخلافة دخلت إلى الأقاليم المذكورة قوة عسكرية مهيمنة، مستفيدة من بعد القوى الكبرى، مستغلة القوى الصغرى المحلية ذات الطموحات المحدودة، بتحريكها ضد بعضها أو تكوين أحلاف وقائية موالية لها منها. وربما كانت آخر محاولات الخلافة في هذا المجال، قبل أن تنهار هذه السياسة جملة بسبب تغيرات

طارئة، ما قامت به الخلافة من تشجيع قوة صغيرة جديدة من مماليك البهلوان الذين أمروا عليهم أحدهم المدعو كوكجا في شعبان ٥٩٢هـ/تموز ١١٩٦م، حيث سيطرت هذه القوة على البلاد إلى الشرق من همدان وأرسل كوكجا إلى الخلافة طالباً التقليد الرسمي مقابل الطاعة، على أن يكون لهم السيطرة على الري وخوار الري وساوة وقم وقاجان وما ينضم إليها إلى حد مزدغان[١٥٦]، وتكون أصفهان وهمدان وزنجان وقزوين للخلافة، فوافق الخليفة وأرسل لهم منشوراً بما طلبوا مع الخلع لكوكجا، مما قوّى من أمر الأخير فازداد عسكره وتعاظم أمره[١٥٧] ويبدو أن الخليفة سعى بذلك إلى خلق قوة معادية حاجزة بينه وبين خوارزمشاه ومركزها أراضٍ ليست في الأصل ضمن منطقة نفوذ الخلافة.

على الرغم مما ذكر فإن الخلافة لم تجن ثمرة هذه السياسة طويلاً، ففي نفس العام ٥٩٢هـ/١١٩٥-١١٩٦م انفك التحالف الذي كان بين وزير الخليفة ابن القصاب، وحليفه قتلغ اينانج، حيث طمع الأخير بالتفرد بحكم البلاد بعد خلوها من قوات الخوارزميين، فانقلب على الوزير وحاول الاستقلال بالري، ولكن الوزير عاجله وقام بمحاصرته فيها وتمكن من إخراجه منها، ثم طارده ودحره في معركة عند همدان، ففر هاربا واستقر الوزير في همدان[١٥٨]، لقد كان في ذلك إضعاف لجبهة الخلافة، وندرك خطورة ذلك عليها إذا ما علمنا بأن خوارزمشاه امتعض كثيرا من تصرف الخلافة بعد وصول ابنه «يونس خان» منسحبا أمام جيش الخليفة ليخبره بما حصل[١٥٩]، مما جعله يعد العدة لاستعادة الأقاليم المذكورة ثانية، وقد قام بالجهد الأكبر في سبيل تحقيق ذلك له، نائبه مياجق، الذي تمكن أولا من التخلص من قتلغ اينانج وقتله بعد أن خدعه بادعاء الانضمام إليه وذلك في جمادى الآخرة ٥٩٢هـ/ آذار ١١٩٦م[١٦٠]، ومن ثم تفرغ لقتال جيش الخليفة فحاصر مقره في همدان، وزاد من ضعف ذلك الجيش موت الوزير نفسه في شعبان ٥٩٢هـ/تموز ١١٩٦م،

فاستسلم جند الخليفة لخوارزمشاه بعد حضوره بنفسه إلى همدان[١٦١]، وهكذا فإن نفوذ الخلافة العسكري وسياستها المذكورة لم يكتب لها الدوام سوى لفترة قصيرة لم تتجاوز بضعة أشهر.

يبدو لنا أنه خلال وجود خوارزمشاه في همدان وما حولها، مرت علاقته بالخلافة نتيجة تحركات الخلافة ووضع خوارزمشاه في بلاده بمرحلتين، فبدءاً نلاحظ أن خوارزمشاه سعى إلى عدم تأزيم علاقته بالخلافة، فقد أطلق سراح من أسر من جند الخليفة، وسمح لهم بالعودة إلى بغداد مخاطبا إياهم بقوله «إنني ايضا عبدٌ لأمير المؤمنين فإذا أردتم أن تقيموا هنا فلتبقوا، وإلاّ فلتذهبوا»[١٦٢]، ثم سرعان ما نلحظ أن التوتر يأخذ مداه خلال فترة بقاء خوارزمشاه في المنطقة الي يظهر أنها لم تزد عن بضعة أشهر، حيث ان خوارزمشاه رغب في أخذ خوزستان من الخليفة بعد أن كان الأخير قد بسط نفوذه عليها في السنة الماضية كما ذكرنا، على أساس أن ما بيده لا يكفي لإعاشة قواته[١٦٣]، مما أغضب الخليفة الناصر، فأرسل إليه رسولا يخبره بأن ملكه هو منحة من الخليفة، فليقنع بما بيده والاّ ثار عليه المسلمون فقاتلوه[١٦٤]، عندئذ بادر خوارزمشاه إلى ما هو أكثر جرأة وتهديدا بأن كتب إلى الخليفة يطلب السلطنة، وإعادة دار السلطنة السلجوقية القديمة المهدمة إلى ما كانت عليه، والخطبة له ببغداد[١٦٥]، عند ذلك لجأ الخليفة إلى تنفيذ وعيده بأن بدأ اتصاله بقوة إسلامية أخرى، وهم الغوريون الذين كانت مناطق نفوذهم في غزنة، فكاتب سلطانهم غياث الدين ٥٨٨-٥٩٩هـ/١١٦٣-١٢٠٢م ملك الغور وغزنة يأمره بقصد بلاد خوارزمشاه من الجنوب الشرقي ليعود عن قصد العراق[١٦٦].

إن أي مبادرة فعلية من خوارزمشاه للتحرك نحو بغداد لم تتم، فقد اضطر على أية حال للعودة إلى خوارزم لسبب غير معلوم[١٦٧]، وربما تخوفا من تحرك الغوريين ضده، فقد استجاب السلطان الغوري بالفعل لطلب الخليفة،

فكاتب خوارزمشاه، ولكن بعد عودته إلى خوارزم وليس أثناء وجوده في همدان، مقبحاً له موقفه من الخليفة ومهددا بقصد بلاده وأخذها[١٦٨].

بعد عودة خوارزم شاه إلى بلاده، ترك نائبه مياجق في همدان[١٦٩] وطلب من صاحب أذربيجان أبي بكر الأيلدكزي، أن يلاحظ له همدان، مخاطبا إياه كأنه واحد من أبنائه[١٧٠]، فأرسل أبو بكر أخاه أوزبك كنائب عنه[١٧١]. وهكذا يبدو أن خوارزمشاه شعر بأنه لا يستطيع وحده حفظ هذه البلاد التابعة له، كما أنه لا يستطيع البقاء بعيداً عن عاصمته لفترة طويلة، فأشرك معه أبا بكر، لا كَنِدٍّ له، بل كموال طائع، وبذلك يزيد من قوة وجوده في المنطقة وفي نفس الوقت يسد الباب على الخليفة الناصر في أن يقوم بمفاتحة أبي بكر للتحالف معه ضد خوارزمشاه.

وعلى الرغم من الانتكاسة التي أصابت سياسة الخليفة الناصر في المنطقة، إلاّ أنه لم يتخل عن التدخل بين القوى ورسم مواقف بعضها تجاه بعضها الآخر، فكان أول شيء فعله بعد عودة خوارزمشاه هو أنه بدأ بتفتيت القوة المحلية التي أصبحت حاكمة في همدان، فقد لجأ بعض المتنفذين من همدان (أمير العلم، وحسام الجاندار، ونور الدين حسن) إلى الخليفة في بغداد طالبين مساعدتهم لفرض سيطرتهم على همدان، مقترحين أن يعيّن الخليفة قائدا لعسكره لتنفيذ ذلك الغرض وهو أبو الهيجاء السمين، أحد رجال صلاح الدين وقواده[١٧٢]، وعلى الرغم من أن ابن الأثير يذكر أن أوزبك نفسه، أخا أبي بكر الأيلدكزي، وحليف خوارزمشاه، كان من جملة من طلب ذلك من الخليفة[١٧٣] فإن ذلك لا يبدو صحيحا لأن اوزبك لم يكن بحاجة لقوة جديدة تعينه لفرض نفوذه فقد كان متمكنا من بسط هيمنته دون ذلك، فهو مخول من خوارزمشاه بالحكم ومسنود من أخيه أبي بكر صاحب أذربيجان، والأصح أن منافسيه، وخاصة أمير العلم، هم الذين بادروا إلى طلب مساعدة الخلافة، ومما يؤكد ذلك أن تلك القوة التي أرسلت لهذا الغرض حاصرت

أوزبك وألقت القبض عليه بعد وصولها[١٧٤].

لقد لبى الخليفة الناصر طلب مناوئي أوزبك، فاستدعى الأمير أبا الهيجاء السمين من بلاد الشام لكي يكون مقدما على عساكر الخلافة للتوجه إلى همدان[١٧٥]، وعلى الرغم من أن الراوندي يذكر أن هؤلاء المناوئين معهم الذين سمّوا بالذات أبا الهيجاء لهذا الغرض[١٧٦]، فيبدو أن الخليفة نفسه كان يفضل أن يزج في وسط المتنافسين في همدان شخصا من خارجهم على أن يكتفي بتبني أحد أطرافهم فقط. قاد السمين جيش الخليفة إلى همدان لغرض طرد «الجمع الذي هناك»[١٧٧]، وغالبا فإن المقصود بالجمع هو جند الخوارزمية وقوة أوزبك، وربما معاونة جمال الدين أي آبه، وأصهاره، الذين أصبحوا هم المتصرفين بأمور همدان[١٧٨]، وقد قامت القوة المذكورة برئاسة السمين، في شهر ربيع الأول أو الثاني من سنة ٥٩٣هـ/كانون الثاني – شباط ١١٩٧م[١٧٩]، بانجاز المهمة فهرب أصهار أي آبه وغادر هو همدان، إلاّ ان السمين قام بما هو أكثر من ذلك عندما حاصر أوزبك وقبض عليه[١٨٠]، وهنا تدخل الخليفة فأمر أبا الهيجاء السمين باطلاق سراحه منكرا عليه ذلك، ثم قام بإرسال الخلع إلى أوزبك وقبّل الأرض بين يديه وأبلغه سلام الخليفة وقدم له الهدايا قائلاً «لقد أرسلها إليك أمير المؤمنين» ثم قدم له مراسيم الطاعة[١٨٢].

ولا يبدو أن كل ذلك حدث بسبب سوء تصرف السمين، بقدر ما يبدو أن الخليفة تمكن من تقوية مركز المناوئين وتنفير العناصر السابقة من حول أوزبك، ثم إظهار الود لأوزبك وإلقاء تبعة «الخطأ» على عاتق السمين، ومن هنا فقد اضطر أبو الهيجاء السمين إلى الانسحاب من همدان خلال شهر من الأحداث وذلك في رجب ٥٩٣هـ/آذار – حزيران ١١٩٧م متوجها إلى أربيل فمات في الطريق، وقد عزا ابن الأثير انسحابه إلى مفارقة من كان معه من المتنافسين، وأنه استحى العودة إلى ديوان الخلافة، فعاد إلى بلده

أربيل[١٨٣]، بينما يعزو الراوندي انسحابه إلى قيام مياجق قائد خوارزمشاه بالهجوم على همدان، وبعد معركة استمرت يومين انسحب السمين وأمير علم[١٨٤].

يبدو فعلا أن مراكز القوة اختلت في المنطقة وتعقدت تعقيدا يصعب رسم صورته، ذلك أن مياجق لم يتمكن من البقاء في همدان، بعد أن انسحب السمين، وتفقدها مياجق بنفسه، ذلك أن مملوك البهلوان «كوكجا» الذي سبق ذكره تحرك ضد الري، ولا نعلم لصالح من، ان لم يكن لصالح نفسه فقط، فالمعروف أن له صلة بالخلافة، كما أن صلته بأبي بكر موجودة ايضا، مما اضطر مياجق إلى الانسحاب إلى الري للحفاظ عليها، عندئذ تركزت الأوضاع بيد أوزبك الذي عززه أخوه أبو بكر فألحق به كوكجا وآغوش في همدان[١٨٥]، مما يوضح أن حركة كوكجا تجاه الري كانت لغرض سحب مياجق إليها وإبعاده عن همدان لتصفو لحكم أوزبك.

(٦)

سعى الخليفة الناصر إلى إثارة السلطان الغوري غياث الدين ملك الغور وغزنة[١٨٦] ضد خوارزمشاه تكش، حيث أرسل إليه مبعوثه مجد الدين يحيى ابن الربيع مدرس النظامية «يأمره بقصد بلاد خوارزم شاه ليعود عن قصد العراق»[١٨٧]، فأرسل غياث الدين إلى خوارزم شاه يقبح له فعله ويتهدده بقصد بلاده وأخذها منه»[١٨٨].

وعلى الرغم من أن الخليفة أراد من وراء هذا، الانفراد في المنطقة شرقي العراق أو على الأقل إبعاد خطر خوارزم شاه لفترة من الزمن، إلاّ أن الأمور تطورت إلى أكثر مما كان الخليفة قد حسب حسابه، ذلك أن المشكلة قد زادت تعقيداً بين الطرفين عندما حرض تكش قبائل الخطا الوثنيين في بلاد ما وراء النهر ضد الغوريين كرد فعل على التحذيرات السابقة له[١٨٩]، لكن الغوريين تمكنوا من الانتصار على الخطا حلفاء خوارزم شاه وكبدوهم

خسائر فادحة جعلتهم يطالبون حليفهم بتعويضات عن خسائرهم[١٩٠]، ولما لم ينفذ لهم ذلك انقلبوا عليه وبدأوا يمثلون خطرا على كيانه، وهذا ما جعله يحاول استمالة الغوريين والانصياع لهم، فأرسل إلى غياث الدين الغوري «يعرّفه حاله مع الخطا ويشكو إليه ويستعطفه غير مرة، فأعاد الجواب يأمره بطاعة الخليفة وإعادة ما أخذه الخطا من بلاد الإسلام»[١٩١]، وفي الوقت الذي يذكر فيه ابن الأثير أن الطرفين لم يتفقا على شيء[١٩٢]، فإن ابن خلدون يذهب إلى أن تكش وافق على طلب السلطان[١٩٣].

إلاّ أن الأمور لم تنته عند هذا الحد، إذ كان على خوارزم شاه معالجة علاقته مع الخطا، حيث دخل معهم في معارك كلفته الكثير من الجهد والوقت وحولت أنظاره بعيداً عن الخلافة، حتى تمكن من تحقيق الانتصار عليهم[١٩٤].

وفي الوقت الذي كان خوارزم شاه منشغلاً بمشاكله، كانت البلاد الواقعة بين بلاده ومركز الخلافة تعيش وضعا مضطربا ناجماً عن تطور الأحداث السابقة، حيث كان أوزبك ملكا على همدان يساعده بعض الأمراء الأيلدكزيين، وكان مياجق وكيل خوارزم شاه في الري وما حولها، ولم نلحظ في السنوات اللاحقة، الكثير من الأحداث التي تمت إلى موضوع تدخل الخلافة في المنطقة، وربما كان أوزبك ومن معه من الأمراء مثل (كوكجا) لم يفعلوا شيئا يثير حفيظة الخلافة في المنطقة، لكن هذا لا يعني أن الخليفة الناصر كان سيكتفي بعدم إثارة الأمور ضده، دون أن يقوم بكسب أوضاع المنطقة إلى جانبه، وإذا صحت رواية الراوندي وهي أن الخليفة الناصر قد كاتب مياجق محرضا إياه ضد سيده خوارزم شاه بقوله «إن الخليفة الناصر قد كاتب مياجق محرضا إياه ضد سيده خوارزم شاه بقوله «إن خوارزم شاه ليس إلاّ حاكما من قبلنا، أما شمس الدين مياجق فهو نائب أمير المؤمنين على الاطلاق، وهو محافظ الثغور وملك الآفاق، اسكندر الزمان وبطل العالم

الذي يشبه رستم في الظفر على الأعداء»[195]، وكان ذلك في حدود سنة ٥٩٤هـ/١١٩٧-١١٩٨م، إذا صحت هذه الرواية فإن الخليفة استهدف من وراء ذلك غايتين، أولاهما، عزل المنطقة التي يتمتع فيها خوارزم شاه بنفوذ وإثارة قائده ضده وبالتالي تكوين حاجز بين الطرفين فيما لو حاول التوجه إلى العراق عند انتهاء مشاكله مع الخطا والغوريين، وثانيتهما: محاولة إقلاق أو القضاء على الأسرة الحاكمة في همدان التي بدأ نفوذها يتجاوز إلى المناطق المجاورة بقيادة الملك أوزبك وكوكجا وناصر الدين آغوش[196].

ويبدو أن المتنفذين من بين هؤلاء جميعا كما أشير في أكثر من موضع من كتاب الراوندي هو كوكجا؛ وقد حصل بالفعل أن مياجق قد قام بمهاجمة هؤلاء وطردهم واحتل همدان في رجب ٥٩١هـ/حزيران - تموز ١١٩٥م، وادعى أمام أهلها أنه ظهير أمير المؤمنين وعبد خوارزم شاه[197]، ولكن لا يبدو لنا أن الخليفة قد جنى الكثير من وراء حركة مياجق هذه، مما يجعل ما ذكره الراوندي من اتفاق بين الخليفة ومياجق مثارا للشك والجدل، وهذا يقوي احتمال أن تصرفات مياجق كانت نابعة عن دوافع ذاتية دون مؤثرات خارجية.

إلاّ ان ما حدث أثار خوارزم شاه ضد مياجق نفسه، بعد أن انتهى من مشاكله مع الخطا والغوريين، واقتنع بضرورة إعلان ولائه للخلافة على أثر الضغوط التي واجهها من قوى المنطقة، فأرسل ابن أخيه إلى بغداد سنة ٥٩٥هـ/١١٩٨م لابداء الطاعة «وإظهار العبودية والاعتذار عما طلبه [عمه] من الخطبة له ببغداد»[198].

وعلى الرغم من أن ابن الساعي يذكر ذلك ضمن وفيات سنة ٥٩٦هـ/١١٩٩-١٢٠٠م إلاّ أن تسلسل الحوادث المنطقي يثبت خطأ هذه الإشارة وأنها ربما وردت سهوا في السرد التاريخي[199]، وما يثبت ذلك ما يتضح من أن الخلافة ربما كان سندها هذه المبادرة عندما أرسلت إلى

خوارزم شاه سنة ٥٩٥هـ/١١٩٨-١١٩٩م بالخلع له ولولده مع تقليد ما بيده من البلاد وهو في الري بعد أن قبض على نائبه فيها مياجق، وهذا ما يذكره ابن الأثير، على الرغم من عدم إشارته لحادثة قدوم المبعوث السابق الذكر[٢٠٠].

لقد كانت حركة خوارزم شاه ضد مياجق حركة مبررة بالنسبة له، ذلك أن مياجق كان قد ادعى السلطنة في همدان متنقلاً في المنطقة المجاورة لها مُعَمِلاً السلب والنهب، وزادت مشاكله مع البهلوانية وسادتهم أوزبك وأبي بكر، فتوجه خوارزم شاه للقضاء عليه أولاً واسترجاع نفوذه في المنطقة ومنع أوزبك ومماليكه من فرض هيمنتهم على كامل المنطقة ثانيا، وقد تمكن من فعل ذلك سنة ٥٩٥هـ/١١٩٨-١١٩٩م، وألقى القبض على مياجق وقتله، ثم عاد بعد ذلك ادراجه إلى خوارزم بعد أن حصل على تقليد الخلافة كما ذكرنا أعلاه[٢٠١].

بعد ذهاب خوارزم شاه بدأ كوكجا الذي كان في معية أوزبك يطغى في نفوذه على من حوله، ومنهم أوزبك نفسه وأخوه أبو بكر صاحب أذربيجان، واعتماداً على الراوندي فإنه بدأ يعرض بهم ويؤكد من خلال تصرفاته سيطرته على المنطقة ورغبته في التصرف في خيراتها، واستمر الحال كذلك لعدة سنوات[٢٠٢]. ولا نجد خلال هذه الفترة حتى مقتل كوكجا على يد مملوك آخر للبهلوانية المدعو آيدغمش سنة ٦٠٠هـ/١٢٠٣-١٢٠٤م ما يشير إلى تدخل الخلافة بشكل واضح وملموس فيما يرد في مصادرنا المحدودة[٢٠٣]، ولكن في نفس الوقت لا يبدو أن هذه الكتلة المضطربة من المماليك قد أساءت بشكل أو بآخر للخلافة أو مناطق نفوذها حتى هذه السنة.

يمكن أن نلاحظ مما تقدم أنه في الوقت الذي فشل فيه الخليفة الناصر في القضاء على النفوذ الخوارزمي في همدان والري وما جاورها، فإنه تمكن من ايقاف تطلعاتهم للوصول إلى بغداد من خلال تلاعبه في رسم العلاقات بين القوى، صغيرة أو كبيرة، في مشرق الدولة، وتمكن من تأجيل الخطر

الخـوارزمي على بغـداد مـا يقـرب من عـشـرين سنة أي إلى سنة ٦١٤هـ/١٢١٧م[٢٠٤]، فـقـد انشـغل خـوارزم شـاه في هذه المدة (توفي سنة ٥٩٦هـ/١١٩٩-١٢٠٠م)[٢٠٥]، ومن بعده ولده علاء الدين محمد ٥٩٦-٦١٧هـ/١١٩٩-١٢٢٠م بمشاكلهم الداخلية، وحرصوا خلال جزء من هذه المدة على تأكيد الطاعة والولاء من خلال سفاراتهم إلى الخلافة.

المـراجـــع :

١. بدأت بوادر حركة الانبعاث منذ عهد الخليفة المسترشد بالله (٥١٢-٥٢٩هـ/١١١٨-١١٣٥م) الذي شرع بالتصدي الفعلي للهيمنة والتسلط السلجوقي، ذلك التصدي الذي بلغ غايته وحقق هدفه في عهد الخليفة الناصر. انظر التفاصيل: رمضان صالح حسن: مقاومة الخلافة العباسية للنفوذ السلجوقي، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

٢. Stanley Lane – Poole: The Muhammadan Dynasties. Karachi, 1969, pp. 31–42.

٣. انظر: خليل ابراهيم السامرائي وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٢٧١.

٤. أحدث ما نشر عن هذا الموضوع، عبد الله سعيد محمد الغامدي: صلاح الدين والصليبيون، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٥، ص ٢٩-٨٩.

٥. Lane - Poole: Op.cit., pp. 149–151.

٦. Ibid: pp. 153–156.

٧. Ibid: p. 157.

٨. Ibid: pp. 137–143.

٩. Ibid: pp. 158.

١٠. انظر التفاصيل لدى حسام الدين علي غالب النقشبندي: أذربيجان ٤٢٠-٦٥٤هـ/١٠٢٩-١٢٥٦م، دراسة في أحوالها السياسية والحضارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، بغداد، ١٩٨٤.

١١. Lane–Poole: Op.cit., pp. 163–164.
وكذلك نافع توفيق العبود: الدولة الخوارزمية، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٥-٦٨.

١٢. Lane–Poole: Op.cit., pp. 266–268.

١٣. هناك دراسة مختصرة وتحتاج إلى الانضاج لصادق حسن السوداني: «العلاقات الخارجية للخلافة العباسية في عصر الخليفة الناصر»، مجلة المورد، مج ٢/عدد ٤/ ص ٨٥-١٠٢، ويعكف حاليا الطالب حربي رمضان هلال على إعداد رسالة بعنوان: علاقة الخلافة العباسية مع دويلات المشرق الاسلامية في عهد الخليفة الناصر لدين الله، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل.

١٤. عمر بن علي بن دحية: النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تحقيق: عباس العزاوي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ١٦٥.

١٥. انظر: نزار محمد قادر: الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة العربية الإسلامية منذ نشأتها وحتى سقوط بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص ٢٧٣-٢٧٥.

١٦. جمال الدين محمد بن سالم بن واصل: مفرج الكروب في اخبار بني أيوب، تحقيق: د. حسنين محمد ربيع، مطبعة دار الكتب - مصر، ١٩٧٢، ج ٤، ص ١٩٣. ويورد بهذا الخصوص قصصاً عجيبة تدلل على سعة استخبارات الناصر ودقتها.

١٧. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٤٨-٤٤٩.

١٨. المصدر نفسه، ص ٤٤٩، نقلا عن الذهبي.

١٩. أبو العباس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الانشاء، مصر، ١٩٦٣، ج ١٠، ص ١٣٧، ونص القلقشندي هذا مثير للشك لا سيما ما يتعلق بما ذكر، اذا علمنا ان مصدر النص الذي أورده القلقشندي هو ضياء الدين بن الأثير، اخو المؤرخ ابن الأثير وأحد رجال الدولة الاتابكية في الموصل وميوله اليهم معروفة.

٢٠. عماد الدين محمد بن محمد الأصفهاني: سنا البرق الشامي، اختصار الفتح بن علي البنداري، تحقيق: رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧١، ص ٣٥٦-٣٥٧. وشهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل ابو شامة: الروضتين في اخبار الدولتين، دار الجيل - بيروت (بلا. ت)، ١٧:٢.

٢١. أبو شامة: الروضتين، ١٧:٢، لا ترد هذه التفاصيل في سنا البرق، ص ٣٥٧.

٢٢. الأصفهاني: سنا البرق، ص ٣٥٧. ويورد ابو شامة، نقلاً عن العماد الأصفهاني، نصا مفاده بأن صلاح الدين طالب بالمدن المذكورة بحكم ان له تقليداً بها من الخلافة، وانه انما كان قد تركها لسيف الدين مقابل ان يقدم الأخير العون العسكري لصلاح الدين حينما يطلب منه ذلك، الروضتين، ١٧:٢.

٢٣. الأصفهاني: سنا البرق، ٣٥٢:١-٣٥٤، ٣٥٧. أبو شامة: الروضتين، ١٧:٢-١٨.

٢٤. المصدر نفسه، ص ١٧-١٨.

٢٥. شمس الدين أبو المظفر سبط بن الجوزي: مراة الزمان، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، ١٩٥١، ٣٦٦:٨-٣٦٧.

٢٦. ابو شامة: الروضتين، ٣٤:٢، ورد ذلك في ثنايا عدة رسائل بهذا الخصوص كان قد ارسلها القاضي الفاضل وزير صلاح الدين الى ديوان الخلافة في بغداد.

٢٧. بهاء الدين ابن شداد: سيرة صلاح الدين، تحقيق: جمال الدين الشيال، (مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٥٦، وأبو شامة: الروضتين، ٢٩:٢-٣١.

٢٨. ابو شامة: الروضتين، ٣١:٢-٣٢. وانظر التحليلات الإضافية عن الموضوع لدى:
Malcolm C. Lyons and D.E.P. Jackson: Saladin. Cambridge, 1982, p. 162–163.

٢٩. ابن شداد: سيرة، ص ٥٧.

٣٠. Lyons: Op.cit., p. 179.

٣١. ابن شداد: سيرة، ص ٥٧. وكذلك ابو الحسن علي بن محمد بن الأثير: الكامل في التاريخ، مطبعة الاستقامة، القاهرة، (بلا. ت)، ١٥٨:٩.

٣٢. Lyons: Op.cit., p. 179.

٣٣. ابن شداد: سيرة، ص ٦٤.

٣٤. المصدر نفسه، ص ٥٧.

٣٥. عماد الدين محمد بن محمد الأصفهاني: البرق الشامي، اعتمدنا هنا على بعض الأوراق التي نشرها هاملتون كَب من الكتاب المذكور، وذلك ضمن بحثه «البرق الشامي»، انظر: هاملتون كَب: صلاح الدين الأيوبي دراسات في ألتاريخ الاسلامي، ترجمة: يوسف ايبش (الموسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣)، ص ١١٢. وسنشير اليه تباعا كما ورد في بداية الهامش. وانظر كذلك: ابن الأثير: الكامل، ٩:١٥٨.

٣٦. انظر عن مرافقته له مرة ثانية وثالثة سنة ٥٧٩هـ/١١٨٣م: ابن الأثير: الكامل، ٩:١٦٤، ١٦٧.

٣٧. الأصفهاني: البرق، ص ١١٢.

٣٨. ابو شامة: الروضتين، ٢:٣٨-٤١.

٣٩. الأصفهاني: البرق، ص ١١٢.

٤٠. نفس المصدر، ص ١١٢-١١٣.

٤١. نفس المصدر، ص ١١٣.

٤٢. نفس المصدر، ص ١١٣.

٤٣. المصدر نفسه، ص ١١٣.

٤٤. المصدر نفسه، ص ١١٤.

٤٥. المصدر نفسه، ص ١١٤. وكذلك ابن الأثير: الكامل، ٩:١٥٨.

٤٦. المصادر نفسه والصفحات.

٤٧. الأصفهاني: البرق، ص ١١٤.

٤٨. المصدر نفسه، ص ١١٤.

٤٩. كمال الدين بن العديم: زبدة الحلب في تاريخ حلب، تحقيق: سامي الدهان، (دمشق، ١٩٦٨)، ج ٣:٨٢٣.

٥٠. انظر التفاصيل لدى ابن الأثير: الكامل، ٩:١٥٨. ودريد عبد القادر: سياسة صلاح الدين الأيوبي، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٢١ – ٢٢٢. وكذلك انظر:
Lyons: Op.cit., p. 179.
ومحمد صالح القزاز: الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الأخير، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧١، ص ٢٦٠.

٥١. يورد ابن العماد الحنبلي، وهو متأخر (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٩م)، ما مفاده ان الخليفة امر صلاح الدين بالانسحاب فانسحب. شذرات الذهب في اخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، (بلا. ت) ٢٥، ص ٣.

٥٢. الأصفهاني: البرق، ص ١١٤.

٥٣. ابن شداد: سيرة، ص ٥٧.

٥٤. انظر: رسائل القاضي الفاضل للخلافة بهذا الخصوص لدى ابو شامة: الروضتين، ٢:٤٠ – ٤١.

٥٥. انظر التفاصيل المستفيضة في معظم المصادر التي تحدثت عن صلاح الدين، ابن شداد: سيرة، ص ٥٧ – ٦٠، ابن الأثير: الكامل، ٩:١٥٨ – ١٦٣، وأبو شامة: الروضتين، ٢:٤٠ – ٤٥.
٥٦. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٦٣. حيث ذكر جزيرة ابن عمر وأربيل. وأضاف الأصفهاني حديثة وتكريت، البرق، ص ١١٤.
٥٧. : ابن شداد : سيرة، ص ٦٥.
٥٨. سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ٨:٣٦٦ – ٣٦٧، ٣٧٥ – ٣٧٦.
٥٩. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٦٣.
٦٠. المصدر نفسه، ٩:٢٠٥، حدث ذلك في شوال سنة ٤٨٥هـ/١١٨٩م.
٦١. المصدر نفسه، ٩:٢١١، حدث ذلك في ربيع الأول سنة ٥٨٦هـ/١١٩٠م.
٦٢. ابن شداد: سيرة، ص ٦٤.
٦٣. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٦٤. يتجاهل ابن الأثير ذكر ابن شداد دائما.
٦٤. ابن شداد: سيرة، ص ٦٥.
٦٥. الأصفهاني: البرق، ص ١١٥.
٦٦. ابن شداد: سيرة، ص ٦٥.
٦٧. ابن العديم: زبدة، ٣:٨٢٣.
٦٨. الأصفهاني: البرق، ص ١١٤ – ١١٥.
٦٩. المصدر نفسه، ص ١١٥.
٧٠. المصدر نفسه، ص ١١٥. وانظر: ابن الأثير: الكامل، ٩:١٦٤، يرى ان صلاح الدين هو سبب وقف المفاوضات. وابن شداد: سيرة، ص ٦٥.
٧١. لا يذكر ابن الأثير ان صلاح الدين طلب تخيير اربيل وجزيرة ابن عمر في الانضمام اليه، بل انه الح في طلبهما، الكامل ٩:١٦٤.
٧٢. ابن شداد: سيرة، ص ٦٥.
٧٣. العماد الأصفهاني: سنا البرق الشامي، اختصار الفتح بن علي البنداري، تحقيق: فتحية النبراوي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٩، ص ٣٨ – ٢٣٩.
٧٤. Lyons: Op.cit., pp. 214–215.
٧٥. الأصفهاني: البرق، ص ١١٦.
٧٦. Lyons: Op.cit., p. 215.
٧٧. الأصفهاني: البرق، ص ١١٦.
٧٨. المصدر نفسه، ص ١١٦.
٧٩. ابن شداد: سيرة، ص ٦٥.
٨٠. Lyons: Op.cit., p. 215.
٨١. Ibid: P. 215.

لم يشر لايونز الى مصدر بنى عليه اعتقاده هذا، ولم نجد ما يشير اليه في مصادرنا، ولكنه على أية حال يبدو رأياً مقبولاً.

٨٢. لا تشير المصادر الى تاريخ عودتهم بالضبط ولكننا قدرناه لأن وفاة شيخ الشيوخ حدثت في رجب من هذه السنة. ابن شداد: سيرة، ص ٦٧، وأبو شامة: الروضتين، ٥٧:٢.
٨٣. ابن الأثير: الكامل، ١٦٧:٩.
٨٤. المصدر نفسه والصفحة.
٨٥. المصدر نفسه والصفحة، وكذلك أبو شامة: الروضتين، ٥٦:٢ – ٥٧.
٨٦. الى هذا ذهب ليونز Lyons: Op.cit., p. 220.
٨٧. ابو شامة: الروضتين، ٦٢:٢.
٨٨. ابن شداد: سيرة، ص ٦٧.
٨٩. ابو شامة: الروضتين، ٦٢:٢.
٩٠. المصدر نفسه والصفحة.
٩١. ابن شداد: سيرة، ص ٧٠.
٩٢. المصدر نفسه، ص ٧٠.
٩٣. المصدر نفسه، ص ٧٠. وأبو شامة: الروضتين، ٦٤:٢، يورد تفاصيل الاتفاق نقلا عن الأصفهاني.
٩٤. ابن الأثير: الكامل، ١٨٩:٩.
٩٥. المصدر نفسه، ١٦٣:٩.
٩٦. عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، اختصار الفتح بن علي البنداري، دار الافاق، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٧٥.
٩٧. الملك الأشرف أبو العباس اسماعيل الغساني: العسجد المسبوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٧٥.
٩٨. الحسيني: زبدة التواريخ، ص ٢٩٠.
٩٩. الراوندي: راحة الصدور، ص ٤٧٢ – ٤٧٣.
١٠٠. الحسيني: زبدة، ص ٢٩٢ – ٢٩٣.
١٠١. ابن الأثير: الكامل، ١٨٩:٩.
١٠٢. علي بن ناصر الحسيني: زبدة التواريخ، اخبار الأمراء والملوك السلجوقية، تحقيق: محمد نور الدين، دار اقرأ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ٣٩٣ – ٣٩٤. والغساني: العسجد، ص ٢٠٢.
١٠٣. محمد بن أحمد النسوي: سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، تحقيق: أحمد حمدي، دار الفكر العربي، ١٩٥٣، ص ٥٠.
١٠٤. ابن الأثير: الكامل، ١٨٩:٩.
١٠٥. المصدر نفسه، ١٨٩:٩.
١٠٦. محمد بن علي الراوندي: راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة ابراهيم الشواربي وآخرون، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٨٠ – ٤٨١.
١٠٧. الحسيني: زبدة، ص ٢٩٤.
١٠٨. المصدر نفسه والصفحة، وكذلك ابن الأثير: الكامل، ١٩٧:٩.
١٠٩. ابن الأثير: الكامل، ١٧٩:٩.

١١٠. الحسيني: زبدة، ص ٢٩٤، وفيه ان ذلك كان في سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م.
١١١. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٧٩.
١١٢. الراوندي: راحة، ص ٤٨٠.
١١٣. المصدر نفسه، ص ٤٨١.
١١٤. الحسيني: زبدة، ص ٢٩٤.
١١٥. الراوندي: راحة، ص ٤٨١. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٩٧. والحسيني: زبدة، ص ٢٩٥.
١١٦. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٨٩.
١١٧. الراوندي: راحة، ص ٤٨١ - ٤٨٢. ابن الأثير: الكامل، ٩:١٩٧. والحسيني: زبدة، ص ٢٩٥.
١١٨. الراوندي: راحة، ص ٤٨١.
١١٩. المصدر نفسه والصفحة.
١٢٠. الحسيني: زبدة، ص ٢٩٦.
١٢١. المصدر نفسه والصفحة.
١٢٢. انظر التفاصيل: الراوندي: راحة، ٢٨١ - ٢٨٤. والحسيني: زبدة، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
١٢٣. الراوندي: راحة، ص ٤٨٤ - ٤٩٢.
١٢٤. الحسيني: زبدة، ص ٢٩٦، لا يذكر ايا من الراوندي ولا ابن الأثير ذلك.
١٢٥. ابن واصل: مفرج الكروب، ٢:٣٠٦. يذهب الأصفهاني: تاريخ دولة ال سلجوق، ص ٢٧٦، الى ان صلاح الدين سيّر رسلاً من الشام للاصلاح بين السلطان وقزل. واذا صحّ هذا فربما يكون احد اسباب الجفوة التي ظهرت بعض الأحيان بين الخليفة وصلاح الدين.
١٢٦. الراوندي: راحة، ص ٥٠٠.
١٢٧. المصدر نفسه، ص ٥٠١.
١٢٨. الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، ص ٢٧٦. وكذلك ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠.
١٢٩. حسين أمين: تاريخ العراق في العصر السلجوقي، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٥، ص ١٧٠.
١٣٠. انظر تفاصيل اخبارهم في الحسيني: زبدة، ص ٣٠١ - ٣٠٩.
١٣١. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠. وكذلك انظر: العبود: الدولة الخوارزمية، ص ٣٣، ٦٦.
١٣٢. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠.
١٣٣. العبود: الدولة الخوارزمية، ص ٨٠.
١٣٤. الحسيني: زبدة، ص ٢٨٧، هامش - ١ -. والراوندي: راحة، ص ٤٦٢، هامش - ٥ -.
١٣٥. C.E. Bosworth, "The Political and Dynastic History of the Iranian World", in The Cambridge History of Iran, cambridge, 1968, Vol. 5, p. 202.
١٣٦. العبود: الدولة الخوارزمية، ص ٨٨ - ١٠٠.
١٣٧. المرجع نفسه، ص ٦٤ - ٦٦.
١٣٨. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠.
١٣٩. التفاصيل لدى الحسيني: زبدة، ص ٣١٠ - ٣١١، وابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠.
١٤٠. يشار إلى ان خوارزمشاه طلب في البداية بعض التنازلات من طغرل، ولكن الأخير رفض انفة، الحسيني: زبدة، ٣١١ - ٣١٢.

١٤١. الحسيني: زبدة، ص ٣١٣. الراوندي: راحة، ص ٥١٤. وابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠. ويذكر الحسيني ان خوارزمشاه لم يكن راضيا عن قيام اينانج بقتل طغرل وقطع رأسه.
١٤٢. الحسيني: زبدة، ص ٣١٤.
١٤٣. ابن الأثير وحده الذي ذكر هذا الخبر، ولم يكن العبود موفقا في فهم النص عندما ذهب الى ان العسكر والخلع أرسلت مع الوزير جميعا بعد انتهاء المعركة وكعرفان لجهد خوارزمشاه، الدولة الخوارزمية، ص ٨٠.
١٤٤. ابن الأثير: الكامل، ٩:٣٠. في الأصل «فرسخ منها» والفرسخ = ٦ كم تقريبا، انظر: فالترهنتس: المكاييل والأوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠، ص ٩٦.
١٤٥. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٠.
١٤٦. المصدر نفسه، ٩:٢٣٠.
١٤٧. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣١.
١٤٨. المصدر نفسه، ٩:٢٣١.
١٤٩. ينظر الراوندي: راحة، ص ٥٢١. والراوندي لا يذكر بأن الصراع قد حصل مع مياجق بل مع يونس خان ابن خوارزمشاه نفسه. كما ان هناك خلافاً في اي الأقاليم كان قد أعطي الى اينانج وأيها الى يونس خان ما بين الراوندي وابن الأثير، ولا ذكر هنا لمياجق لدى الراوندي.
١٥٠. يذكر الراوندي: راحة الصدور، ص ٥٢٢، ان بعض الأمراء فكروا بالذهاب الى دار الخلافة، بينما لا يذكر ابن الأثير ذلك، الكامل، ٩:٢٣٢، وكأنما ليستمر في رأيه بأن الوزير هو مصدر رسم سياسة الخلافة.
١٥١. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٢.
١٥٢. الراوندي: راحة الصدور، ص ٥٢٣.
١٥٣. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٢، الراوندي: راحة، ص ٥٢٣.
١٥٤. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٤.
١٥٥. الراوندي: راحة، ص ٥٢٨. وكذلك، ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٦.
١٥٦. مزدغان او مزدقان: بلدة في نواحي الري معروفة وموقعها بين الري وساوه. ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ١٩٥٩، ٥:١٢١.
١٥٧. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٤.
١٥٨. المصدر نفسه، ٩:٢٣٢.
١٥٩. الراوندي: راحة، ص ٥٢٣.
١٦٠. المصدر نفسه، ص ٥٢٩، ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٧.
١٦١. الراوندي: راحة، ص ٥٢٩ – ٥٣٢.
١٦٢. المصدر نفسه، ص ٥٣٣.
١٦٣. المصدر نفسه، ص ٥٣٤.
١٦٤. المصدر نفسه، ص ٥٣٤.

١٦٥. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١، وابن الأثير يشير الى هذا دون ذكر تاريخه، انما كمقدمات لحدث وقع سنة ٥٩٤هـ/١١٩٧م، وربما أفضل احتمال لتاريخ له هو هذه الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها ٥٩٢ – ٥٩٣هـ/١١٩٥ – ١١٩٦م، ويورد السيوطي الخبر ايضا، ربما نقلا عن الذهبي، ولكن نصه يشوبه الخلط بين واقعتين، مطالبة خوارزمشاه باعادة دار السلطنة، ومطالبة السلطان طغرل، آخر السلاجقة كما ذكرنا بدار السلطنة. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٤٥٤ – ٤٥٥.

١٦٦. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١، هنا ايضا لا يذكر ابن الأثير زمن مكاتبة الخليفة لغياث الدين، ولكنه يوردها ضمن نفس المقدمة التي ذكرناها في الهامش السابق لحدث وقع سنة ٥٩٤هـ/١١٩٧م.

١٦٧. الراوندي: راحة، ص ٥٣٧.

١٦٨. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١.

١٦٩. الراوندي: راحة، ص ٥٣٧.

١٧٠. المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

١٧١. المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

١٧٢. المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

١٧٣. ابن الأثير: الكامل، ٩:٥٣٧.

١٧٤. ينظر: الراوندي: راحة، ص ٥٤٠. وكذلك ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٧.

١٧٥. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٧.

١٧٦. الراوندي: راحة، ص ٥٤٠.

١٧٧. المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

١٧٨. المصدر نفسه، ص ٥٣٩.

١٧٩. المصدر نفسه، ص ٥٤٠. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٧.

١٨٠. المصدر نفسه، ٩:٢٣٧.

١٨١. المصدر نفسه، ٩:٢٣٧.

١٨٢. الراوندي: راحة، ص ٥٤٠.

١٨٣. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٣٧.

١٨٤. الراوندي: راحة، ص ٥٤٢.

١٨٥. المصدر نفسه، ص ٥٤٢.

١٨٦. ابو طالب علي بن انجب تاج الدين بن الساعي: الجامع المختصر في عنوان التواريخ والسير، بغداد، ١٩٣٤، ٩:٤٥.

١٨٧. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١، الغساني: العسجد، ص ٢٤٥.

١٨٨. عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن جابر بن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، بولاق، ١٢٨٤، ٥:٩٥.

١٨٩. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١.

١٩٠. المصدر نفسه، ٩:٢٤١. وكذلك، ابن خلدون: العبر، ٥:٩٦.

١٩١. ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١.

١٩٢ . المصدر نفسه والصفحة، يعود ابن الأثير في الصفحة التالية ليذكر على لسان تكش وهو يرد على طلب ماك الخطا بقوله «اما انا فقد اصلحت الغورية ودخلت في طاعتهم» وربما هذا هو الذي بنى عليه ابن خلدون روايته.

١٩٣ . ابن خلدون: العبر، ٥:٩٦.

١٩٤ . ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤١ – ٢٤٢.

١٩٥ . الراوندي: راحة، ص ٥٥٠ .

١٩٦ . المصدر نفسه، ص ٥٥٠ .

١٩٧ . المصدر نفسه، ص ٥٥١ .

١٩٨ . ابن الساعي: المختصر، ٩:١٩.

١٩٩ . مصطفى جواد: «مؤرخ العراق ابن الفوطي»، *مجلة المجمع العلمي العراقي*، مج ٦، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٢٣ .

٢٠٠ . ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٤٨.

٢٠١ الراوندي: راحة، ص ٥٥٤ .

٢٠٢ للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٥٤ – ٥٦٠ .

٢٠٣ ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٦٥.

٢٠٤ . القزاز: الحياة السياسية، ص ٢١٦ .

٢٠٥ . ابن الأثير: الكامل، ٩:٢٥٠.